الانتوساي

المجلة الدولية

للرقابة المالية الحكومية

www.intosaijournal.org

ربيع 2020

في هذا العدد

4 **المقال الافتتاحي**

6 **رسالة من المجلة**

7 **أخبار موجزة**

18 **مشاركة خاصة**

- سد فجوة المساواة: القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
- زاوية خاصة بمبادرة الإنتوساي للتنمية حول مبادرات المساواة بين الجنسين

24

26 **مقالات العدد**

- التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: عجلة التوازن
- هل سلوفاكيا على استعداد لتنفيذ جدول أعمال 2030 ؟

31 **أخبار الإنتوساي**

36 **تسليط الضوء على بناء القدرات**

40 **تسليط الضوء على العلوم والتكنولوجيا**

موضوع خاص: أهداف التنمية المستدامة

هيئة التحرير

مارجيت كراكر، رئيس محكمة الرقابة، النمسا

سيلفين ريكارد، المدقق العام المؤقت، كندا

نجيب القطاري، رئيس دائرة الحسابات، تونس

جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية

د.إلفيس أموروسو ، المراقب العام لفنزويلا

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

جيمس كرستيان بلوكوود (الولايات المتحدة الأمريكية)

نائب الرئيس

مايكل هيكس (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير

هيذر سانتوس (الولايات المتحدة الأمريكية)

مشاركات خاصة

كريستي كونسيرف (الولايات المتحدة الأمريكية)

بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة

مايكل هسكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

بيتر نوبس (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون

أمانة منظمة الأفروساي

أمانة منظمة الأرابوساي

أمانة منظمة الأسوساي

أمانة منظمة الكاروساي

أمانة منظمة اليوروساي

أمانة منظمة الأولاسفس

أمانة منظمة الباساي

الأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي

مكتب المدقق العام، كندا

مكتب المدقق العام، تونس

مكتب المدقق العام، فنزويلا

مكتب المساءلة الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية

المـــجلة الـــدولـــيـــــــة

للرقابة المالية الحكومية

ربيع 2020

المجلد 47، العدد 2

باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة(الإنتوساي)، تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية بشكل ربع سنوي وباللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية وكذا الإسبانية. تعتبر هذه المجلة هي الصحيفة الرسمية للمنظمة، وهي مجلة تهدف بشكل خاص لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة الحكومية. إن ما تتضمنه المجلة من آراء وقناعات تمثل وجهات نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

كما يسر فريق التحرير دعوتكم لتقديم مساهماتكم من مقالات وتقارير خاصة ومواد إخبارية، وذلك من خلال إرسالها إلى مكاتب التحرير لدى مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
441 G Street N.W. Room 7814
Washington D.C. 20548
U.S.A.

البريد الإلكتروني: intosaijournal@gao.gov

صفحة الإنترنت:

http://intosaijournal.org/our-submissions/journal-submission/

ونظراً للدور الذي تقوم به المجلة ولكونها وسيلة تعليمية، فإن المقالات التي تحتمل قبولها أكثر من غيرها هي تلك التي تتناول جوانب عملية بشأن الرقابة المالية على القطاع العام، والتي تتضمن دراسات الحالات التطبيقية أو الأفكار ذات الصلة بمنهجيات التدقيق الحديثة أو كل ما يتعلق بالبرامج التدريبية المتخصصة في مجال الرقابة المالية. هذا ونعتذر عن قبول أي مقالات ترتكز على الجوانب النظرية، كما يمكنكم الاطلاع على إرشادات التقديم عبر الرابط الإلكتروني أدناه:

http://intosaijournal.org/our-submissions/.

توزع النسخة الإلكترونية من المجلة مجاناً على كافة الأجهزة الأعضاء بمنظمة الإنتوساي وغيرها من الجهات المعنية، كما يمكن الحصول عليها من خلال الموقع الرسمي للمجلة: www.intosaijournal.org ، أو موقع المنظمة: www.intosai.org وعن طريق التواصل مع المجلة عبر بريدها الإلكتروني: intosaijournal@gao.gov.

إن تفشي فيروس كورونا المستجد يذكرنا للمرة الثانية بأننا نعيش في عالم بلا حدود عندما نصطدم بالكوارث العالمية. والخبر الجيد هو أن الموضوع لا يتعلق بالمشاكل المشتركة فقط، بل يتمثل في الحلول المشتركة.

تدقيق التنمية المستدامة: معالم مجتمع الإنتوساي

أليكسي كودرين - رئيس غرفة حسابات روسيا الاتحادية ورئيس منظمة الإنتوساي

إن عدد ربيع 2020 من مجلة الإنتوساي قد تم تخصيصه لموضوع من الموضوعات الواعدة، بل إنه الأكثر تحدياً وهو جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. وفي الوقت الذي شهد فيه العالم عدداً من جداول أعمال التنمية، إلا إنه لا يوجد جدول أعمال من هذه الجداول يعتبر شمولي واستباقي وشامل.

ويضع جدول أعمال 2030 أهداف طموحة وخصوصاً لقطاع الرعاية الصحية والأهداف التي تتضمن التخلص من الأمراض السارية أو المعدية. وإلى مدى أكيد، فإن أهداف التنمية المستدامة قد لعبت بالفعل دوراً في الحد من التحدي الذي نواجهه في الوقت الحالي. إن المؤشرات والعلامات الإرشادية التي تم وضعها ومراجعتها قد أعطتنا الفرصة للتحرك باتجاه معايير محددة بشكل جيد وبلغة دولية معتمدة على المؤشر وذلك للتواصل والفهم الأفضل للأوضاع في العالم. وفي الحقيقة، فإن العالم قد تلقى أدوات لمراقبة الأوضاع في أي دولة والإجابة على سؤال: هل نقوم بكل شيء ممكن لحل المشاكل وتحقيق الاستدامة؟

وفي هذا السياق كيف يمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تساهم؟ لقد تحدثنا كثيراً عن هدف التنمية المستدامة رقم 17، والذي يحث كل الأطراف ذات العلاقة من كافة دول الأمم المتحدة على إعادة إحياء الشراكات وتعزيز سبل تطبيق التنمية المستدامة. وتلعب أجهزة الرقابة العليا دوراً في هذه المساعي من حيث تقديم الرؤية الاستراتيجية حول آليات الحوكمة التي يمكن تطبيقها بغرض الترابط والتماسك فيما بين مجهودات الأجهزة العامة ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع.

لقد تم تحقيق نتائج هامة بالفعل. وبالإضافة إلى تدقيق الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بدأت أجهزة الرقابة العليا بأداء تدقيقات محددة لأهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في مراحل التدقيق المتعددة (من مرحلة تقييم مدى الجاهزية إلى مرحلة تقييم التنفيذ)، تقدم هذه الأعمال المعرفة القيمة (وهو المصدر الذي يسعى مجتمع الإنتوساي لتقاسمه).

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك يتمثل في برنامج تدقيق الجاهزية الذي أطلقته مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) بالاشتراك مع لجنة تبادل المعرفة (KSC). لقد تم عقد البرنامج من قبل أكثر من 70 جهاز رقابة أعلى، وتناول أمور الحوكمة الشاملة

وسياسات تطبيق أهداف التنمية المستدامة في دول متعددة. وأشارت النتائج إلى أن استراتيجيات أهداف التنمية المستدامة أو اعتمادات الميزانية أو آليات التنسيق ذات المسئوليات المحددة بوضوح يجب أن يتم تطبيقها من قبل الكثير من الدول. إن الخبرة الضخمة التي اكتسبتها أجهزة الرقابة العليا قد تم تقاسمها مع الأجهزة المسؤولة عن القيام بالمراجعات الوطنية التطوعية بما يسهم في إبراز دور الحكومات حول المسائل المحددة ومساعدتها على بناء آليات فيما بين الإدارات لإيجاد الحلول. وقدمت أيضاً مخرجات البرنامج الأساس لنموذج تدقيق أهداف التنمية المستدامة الخاص بمبادرة الإنتوساي للتنمية «ISAM»، وهو إطار عمل مصمم لتقديم أساس منهجي سليم لأجهزة الرقابة العليا التي تقوم بعمليات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة .

وقد أكد مؤتمر الإنكوساي الثالث والعشرون الذي عقد في موسكو على التزام مجتمع التدقيق بتقديم إسهامات ملموسة لتطبيق أهداف التنمية المستدامة. وحث إعلان موسكو أجهزة الرقابة العليا على تشجيع المساءلة الفعالة والشفافة والغنية بالمعلومات بشأن نتائج أعمال القطاع العام وبذلك يتم تعزيز أدوار أجهزة الرقابة العليا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تتضمن الإرشادات المتعلقة بالتدقيق حول أمور استراتيجية للبرلمان والحكومة والإدارة العامة. وكان هناك تركيز خاص على ضرورة إدراج الآتي في الإعلان: لا يجب أن يترك أحداً بمفرده (بمعنى القضاء على الفقر بكل أشكاله)، وعلى أجهزة الرقابة العليا أن تجد أساليب أكثر فاعلية لمعالجة هذا الجانب الهام في جدول أعمال 2030.

> لقد قامت الإنتوساي بوضع أهدافاً سامية للأعوام القادمة، وعلى ضوء التحديات الحالية فإنه يجب علينا ألا نغتر بأي أوهام حول قدرتنا على إصلاح الأمور بأنفسنا. إن تقاسم المعرفة بغرض التوصل إلى الحلول الأكثر فاعلية وكفاءة هو دائماً يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة الآن وللأجيال القادمة.

وأكثر من أي وقت مضى، لا بد من استخدام الأسلوب الرقمي وتحليل البيانات وهو شيء مهم حيث أن البحث عن الفرص لنشر البيانات بصيغة مفتوحة من شأنه تعزيز شفافية الحكومة وتزويد المواطنين بمفهوم أفضل حول الأمور الناجحة عملياً وتلك التي لا جدوى منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات الإلكترونية وتقنيات التحليل يمكن استخدامها لتدريب مدققي المستقبل على استخدام أدوات التمييز وتقاسم المعرفة من خلال التواصل مع النظراء.

وبصفتي رئيساً للإنتوساي ورئيس غرفة حسابات روسيا الاتحادية (غرفة الحسابات) فإنني على استعداد لقيادة المجهودات لتشكيل مستقبل مجتمع التدقيق الدولي.

لا زلنا نعمل على مشروع جامعة الإنتوساي وهو منصة تعليمية على شبكة الانترنت موجهة للمدققين وأيضاً ذو جماهيرية أوسع على مستوى العالم. وإنني على ثقة أن جامعة الإنتوساي ستكون أداة ذات فائدة كبيرة لتبادل المعرفة حول الموضوعات الهامة مثل تدقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص في الظروف التي يصعب فيها استضافة الاجتماعات الدولية.

وعلى صعيد آخر، عقد مؤخراً الاجتماع التنسيقي الأول للإنتوساي لأهداف التنمية المستدامة في فيينا وذلك ضمن المبادرات المشتركة. وقد أسفر اجتماع فبراير 2020 عن مسودة خطة عمل أهداف التنمية المستدامة والتي أطلقها رئيس منظمة الإنتوساي والأمين العام ولجنة الأهداف وممثلو مبادرة الإنتوساي للتنمية.

وبذلك فإننا ندعو كل الأجهزة للمساهمة الفعالة في هذه الخطة والتي تتضمن اجراءات محددة لأهداف التنمية المستدامة مثل الانتهاء من نموذج تدقيق أهداف التنمية المستدامة الخاص بمبادرة الإنتوساي للتنمية، وإطلاق مركز معلومات أهداف التنمية المستدامة، وتصميم أطلس موحد لأهداف التنمية المستدامة على شبكة الإنترنت يضم تقارير وتوصيات الأجهزة بشأن أهداف التنمية المستدامة.

كما تنادي خطة عمل أهداف التنمية المستدامة بتشكيل مجموعة عمل حول أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة «WGSDG KSDI»، وذلك بغرض تعزيز تنسيق الأعمال المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة و التقاسم الأفضل للخبرات في مجال وضع واستخدام أدوات التقييم.

إن مجموعة العمل هذه والتي يترأسها رئيس غرفة الحسابات قد نشأت عن مجموعة العمل المعنية بالمؤشرات الوطنية الرئيسية، وهي مجموعة لديها أكثر من عشر سنوات من الخبرة في وضع الأدلة الإرشادية لقياس التقدم في تحقيق الأهداف الوطنية.

وستعمل هذه المجموعة على دعم أجهزة الرقابة العليا بصفتها شريكاً استراتيجياً للحكومات فيما يخص تعزيز تطبيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن رؤية وخبرة المجموعة ستساعدان على تقديم فرص فريدة لكل جهاز ليصبح مركزاً مؤهلاً لتدقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضم المجموعة حالياً 32 عضواً ومراقباً، وندعو أجهزة الإنتوساي الأعضاء للانضمام والمساهمة في المبادرات التي بالتأكيد تحظى باهتمام كل دول العالم سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

إن المجلة والتي هي آلية التواصل الرسمية للإنتوساي ستظل مصدراً للمعلومات وفي حالة عمل مستمر وملتزمة بأن تضمن لأعضاء الإنتوساي ومجتمع المساءلة استمرار تواصلها أثناء فترة التباعد وقيود السفر وحالة الإرباك. إننا نتطلع لاكتشاف أساليب جديدة للتعاون وتقاسم المعلومات حيث تقوم المجلة بتشجيع أجهزة التدقيق على مشاركة خبراتها الفردية والمساهمة في المجهودات الوطنية لمكافحة الجائحة.

إن ظهور جائحة كوفيد-19 قد وضعتنا جميعاً في طريق عاصف حيث أثرت الجائحة على الصحة العامة والاقتصاد العالمي وعلى حكومتنا والمواطنين الذين نخدمهم والإنتوساي وأجهزة الرقابة العليا وموظفيها. وبينما يقترب العلم من حقيقة هذا الفيروس الذي يعدي الملايين حول العالم ويؤثر علينا جميعاً، فإن مسئوليات الإنتوساي ودورها اللاحق لهذه الجائحة قد أصبح أكثر وضوحاً.

إن الإنتوساي، والتي هي منظمة دولية تطوعية تعمل على تحسين المساءلة وتشجيع تقاسم المعرفة على نطاق دولي، لازالت أحد أكبر المنظمات غير السياسية والحكومية على مستوى العالم ولديها أكثر من 195 جهاز رقابة أعلى عضواً بها.

ومن خلال هيكلها في سبع أقاليم، استطاعت الإنتوساي أن تتواصل وتتعاون وتتشارك من خلال شبكة واسعة والتي تمثل وبصفة مستمرة شعار الإنتوساي «الخبرة المتبادلة تفيد الجميع».

ومن خلال الإجراءات المتخذة حالياً، فإن الإنتوساي لديها الفرصة للمساعدة في مكافحة الجائحة الحالية، وأيضاً تقليل آثار الأحداث المتشابهة في المستقبل. وستلعب الإنتوساي دوراً تكاملياً في مراجعة ومتابعة الجهود الدولية للتعامل مع والتعلم من ظهور فايروس كوفيد-19. وفي نفس الوقت ستستمر الإنتوساي في دعم الجهات الأعضاء من خلال المبادرات الموحدة مثل:

- إنشاء مبادرة كوفيد-19 حسب دليل لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية «PFAC» للحفاظ على استمرارية العمليات داخل الإنتوساي وفي كل جهاز من أجهزة الرقابة العليا، مع تبادل المعلومات ذات الصلة من خلال صفحة خاصة بذلك والتركيز على الدروس المستفادة للمساعدة في منع الجائحات المستقبلية والآثار المترتبة عليها.
- نشر رسائل تشجيعية في بوابة مجتمع الإنتوساي من قبل رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية.
- عقد اجتماعات افتراضية لفريق المهمة المعني بالتخطيط الاستراتيجي بهدف التأكد من جاهزية منظمة الإنتوساي للتعامل مع أي قضايا مستقبلية واسعة الانتشار.
- الاستفادة من قنوات عمل مبادرة الإنتوساي للتنمية في مواصلة دعم الأجهزة وتعزيز أهميتها من خلال التوجيه والتعليم على شبكة الإنترنت والتفاعل حول تدقيق مجهودات التجاوب المحلي مع كوفيد-19 ومرونة نظام الصحة العامة في المستقبل.

وقد ذكر السيد/ جين دودارو المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية ونائب رئيس اللجنة: « إن مبادرة كوفيد-19 حسب دليل لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية ستلعب دوراً هاماً في مساعدة أجهزة الرقابة العليا في جميع أنحاء العالم لكي تستمر في خدمة مواطنيها وحكوماتها من خلال تقاسم المعرفة والتعلم من أفضل ممارسات الأجهزة الأخرى وذلك لمساعدة مجتمع الإنتوساي على العمل بكفاءة في هذه البيئة الجديدة».

جيمس كرستيان بلاك وود، رئيس مجلة الإنتوساي ومدير إدارة التخطيط الاستراتيجي والتواصل الخارجي بمكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية.

أخبار من الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة من أنحاء العالم

أخبار من مصر:

المساهمة في المبادرات العالمية لمكافحة الفساد

ترأس رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات (ASA) الوفد المشارك في الفعاليات التي استضافها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2019، وقد ألقى كلمة في الحلقة الدراسية حول «تقوية التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأجهزة مكافحة الفساد» حيث ألقى الضوء على التدريب بصفته عنصراً هاماً للمساعدة في زيادة قدرات العاملين في محاربة الفساد.

وقد شارك الرئيس أيضاً في الحوار خلال الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (COSP8)، حيث تضمنت جلسة المؤتمر مراجعة تطبيق الاتفاقية ومناقشة أساليب التعاون الدولي للوصول إلى مواجهة أفضل والقضاء على الفساد واسترداد الأصول والاستعداد لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2021.

تبادل المعرفة والخبرات في القدرات الإقليمية

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات (ASA) وشارك خلال شهري يناير وفبراير في عدة فعاليات تضمنت الآتي:

- ورشة عمل حول دور المنظمات الإقليمية في تقييم ومتابعة أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وحضر الورشة وفوداً من 22 جهاز بالإضافة إلى ممثل من منظمة الأرابوساي وخبير من المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالانجليزية (الأفروساي-إي).
- الاجتماع التاسع والسبعون للجنة الدائمة لشؤون مجلة الرقابة المالية والذي استضافته منظمة الأرابوساي في تونس.
- الاجتماع الخامس عشر للجنة بناء القدرات التابعة للأرابوساي في سلطنة عمان.
- الاجتماع الافتتاحي للجنة الأرابوساي المعنية بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة في تونس (تم إختيار الجهاز المركزي للمحاسبات نائباً لرئيس اللجنة).

تقديم الخبرة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي كوميسا (COMESA) ومجلس المدققين الخارجيين للإتحاد الأفريقي

ترأس الجهاز المركزي للمحاسبات مجلس المدققين الخارجيين لمنظمة الكوميسا للعام المالي 2018. وقد انتهى المجلس من إعداد ميثاقه إلى جانب إعداد أدوات التدقيق المطلوبة والتي هي الآن في مرحلة الاعتماد من قبل أعضاء الكوميسا.

وبصفته عضواً دائماً في مجلس المدققين الخارجيين للاتحاد الأفريقي، يشارك الجهاز في التدقيق المرحلي لحسابات الاتحاد الأفريقي للعام المالي 2019.

أخبار من قبرص

مكتب التدقيق يستضيف ندوة تناولت القواعد الجديدة للاتحاد الأوروبي

استضاف مكتب التدقيق لجمهورية قبرص ندوة حول القواعد الجديدة لحماية البيانات العامة للاتحاد الأوروبي. وقد تم عقد الندوة في نوفمبر 2019، حيث ركزت على الأثر الذي تحمله هذه القواعد على الأجهزة العليا للرقابة المالية عند القيام بالتدقيق وتناولت أيضاً تخزين وتدمير البيانات الشخصية.

شارك في الندوة 22 مشارك من 13 جهاز أوروبي، وحضر الندوة أيضاً العديد من الضيوف الذين ألقوا الكلمات: جوهان فان دام، مسؤول حماية البيانات بالمحكمة الأوروبية للمدققين، ونيلس بيرتيل راسموسين من مكتب حماية البيانات بالمفوضية الأوروبية، وإيرين هولر من مكتب التدقيق الداخلي بالمفوضية الأوروبية.

أخبار من غواتيمالا

مراقب عام الحسابات يساهم في المجهودات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

قام مراقب عام الحسابات (CGC) لجمهورية غواتيمالا بتشكيل تحالفاً استراتيجياً مع رئاسة أمانة التخطيط وإعداد البرامج، وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ خطة التنمية المحلية وأهداف التنمية المستدامة في الدولة.

وتحت قيادة د/ أدوين هومبيرتو سالازار جيريز -المراقب العام، تم تنفيذ العديد من الأعمال في عام 2019 كجزء من ذلك التحالف.

- تم تدريب أكثر من 1200 موظف على «عملية تخطيط أولويات التنمية الوطنية من خلال إطار عمل إدارة النتائج».
- استضاف مراقب عام الحسابات مناقشة حول أهداف التنمية المستدامة الموضوعة لتعزيز ثقافة التعاون والشفافية وتعزيز المساءلة وتحقيق الالتزام الفعال بأولويات التنمية الوطنية.
- قام مراقب عام الحسابات وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مشروع جدول أعمال 2030 بعقد ورشة عمل حول «إدارة النتائج ومراقبة وتقييم النتائج المؤسسية بناء على مؤشرات الأداء»، حيث استهدفت الورشة تعزيز عملية التخطيط مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة وإدارة النتائج.

أخبار من مالطا

مدقق عام فنلندا
يزور مكتب التدقيق الوطني لمالطا

قام مدقق عام مكتب التدقيق الوطني لفنلندا (NAO) السيدة/ تيتي يلي فيكاري مصطحبة السيدة/ جيني ليبالاهتي بزيارة مكتب التدقيق الوطني لمالطا في 31 يناير 2020 بغرض مناقشة تعزيز التعاون بين الجهازين.

تضمنت المباحثات التبادل اللامحدود للخبرات والمعرفة حول العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مجال تدقيق القطاع العام، بما في ذلك كيفية قيام أجهزة التدقيق الوطنية بأدوار أساسية في تعزيز الحوكمة في القطاع العام.

وقد ناقشت تيتي يلي فيكاري التطورات الحالية والتغيرات التنظيمية داخل الجهاز الفنلندي والتي تعطي اهتماماً أكبر بالمصالح العامة وأيضاً تضمن تركيز أعمال التدقيق على مناطق المخاطر الرئيسية.

قام مدقق عام التدقيق الوطني لمالطا السيد/ تشارلز ديغوارا بإلقاء الضوء على أحدث التطورات في الجهاز المالطي، والتي تتضمن التطبيق الحالي للخطة الاستراتيجية الخمسية للجهاز، وزيادة الرسوم البيانية في أعمال التدقيق، إلى جانب إدراج المنتجات المصوّرة ضمن تقارير الجهاز.

كما ألقت السيدة/ تيتي يلي فيكاري كلمة حول «التوجهات الحالية في التدقيق العام -منظور عام»، وحددت القضايا الجديدة التي تؤثر في التدقيق العام مثل التدقيق على تطبيق أهداف التنمية المستدامة والآثار المحتملة للانتقال العلمي والتكنولوجي على مهنة التدقيق.

وأثناء كلمتها، أشادت تيتي يلي فيكاري إلى أن «القيمة المضافة للتدقيق العام تكمن في تقديمه للبصيرة لمتخذي القرار حول مسائل السياسة المعقدة وترابط هذه السياسة، وفي الوقت نفسه تقوية آليات المساءلة».

وأضافت «أن هناك استفادة هائلة من التعاون والمرجعيات الدولية، ولهذا السبب فإنه ليسرني أن أستفيد من ممارسات جهاز مالطا وأن أتشارك معهم الأفكار حول القضايا الحالية التي تواجهها إدارتنا».

أخبار من تركيا

استراتيجية تواصل جديدة = عهد جديد في إشراك الأطراف ذات العلاقة

لا يزال التواصل يمثل أحد الأدوات الهامة لتحقيق النجاح في أي جهة، كما أن محكمة الحسابات التركية (TCA) على دراية تامة بأن وجود قنوات تواصل جيدة مع الأطراف ذات العلاقة من شأنه أن يساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المؤسسية وأن يسهم في إيجاد نظام إدارة مالية فعال وشفاف وخاضع للمساءلة.

إن محكمة الحسابات التركية بصفتها عضواً في الإنتوساي قد شاركت في برنامج القادة الشباب الخاص بمبادرة الإنتوساي للتنمية لعام 2019، وذلك من خلال ترشيحها لقائد شاب والذي أوصى بطريقة تغيير مقترحة بعنوان «وضع استراتيجية تواصل».

لقد ركز هذا المقترح، الذي شكل أساس استراتيجية التواصل 2019 -2023 لمحكمة الحسابات التركية، على نقل الممارسات الحالية لإشراك الأطراف ذات العلاقة إلى خطة تواصل سريعة وفعالة.

وتهدف استراتيجية التواصل 2019 -2023 لمحكمة الحسابات التركية إلى التأكد من (1) تحقيق الأهداف والمقاصد المؤسسية، و(2) مساهمة محكمة الحسابات التركية في مساءلة وشفافية القطاع العام من خلال زيادة الآثار الجيدة للتدقيق.

إن هذه الاستراتيجية تبدأ قبل وتستمر بعد إبلاغ الأطراف ذات العلاقة، وذلك من خلال إلقاء الضوء على آلية التغذية الاسترجاعية وتطبيق عملية ذات اتجاهين والالتزام بدور محكمة الحسابات التركية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتراعي المحكمة أيضاً المخاطر المحتملة للمشروعات ووضعت قنوات تواصل للقضاء على أو تخفيف الآثار السلبية المحتملة على الأنشطة الهامة.

وعند وضع استراتيجية التواصل، قامت محكمة الحسابات التركية بتبني الطريقة التشاركية وهي الطريقة التي تراعي توقعات ومساهمات الأطراف ذات العلاقة الخارجيين. وبغرض تحقيق ذلك، قامت المحكمة بتحليل البيئتين الداخلية والخارجية ثم حددت الأطراف ذات العلاقة الأساسيين واستراتيجيات التواصل المناسبة.
(انظر الشكل 1).

تهدف استراتيجية التواصل الجديدة إلى:

- إيجاد قيمة لكل الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك المواطنين والبرلمان.
- زيادة الآثار الإيجابية للتدقيق من خلال المشاركة الفعالة للأطراف ذات العلاقة.
- المساهمة الفعالة في تعزيز القطاع العام التركي وتحقيق المساءلة والشفافية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع محكمة الحسابات التركية على البريد الالكتروني:
int.relations@sayistay.gov.tr

الشكل (1):استراتيجية المشاركة والأطراف ذات العلاقة الرئيسيين

أخبار من مملكة البحرين

ديوان الرقابة المالية والإدارية يستضيف ندوة حول أهمية التدقيق الداخلي

عقد ديوان الرقابة المالية والإدارية في مملكة البحرين ندوة حول أهمية التدقيق الداخلي. وقد ركزت الندوة المنعقدة على مدى يومان على المعايير الدولية وأهم التطورات وآخر الممارسات. وقد حضر الندوة أكثر من 150 موظفاً من 55 مؤسسة حكومية بما فيهم محاضرون من ديوان الرقابة المالية والإدارية وخبراء من جامعة البحرين ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وشركات عالمية مثل ديلويت أند توش وإيرنست أند يونغ وبرايس ووتر هاوس كوبرس وكلينفيلد بيت مارويك جورديلر. وسلطت الندوة الضوء على العمليات والإجراءات التي يتبعها الديوان في عمله بما في ذلك إطار العمل القانوني الذي يكفل استقلاليته كجهاز أعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة إلى جانب تكليف التدقيق المناط إليه والأهداف والمنهجية الخاصة بإعداد وإصدار التقارير.

كما وناقش المشاركون دور حوكمة الشركات في حماية المال العام وتأثير تقديم الخدمات غير الرقابية على استقلالية وجودة عمل المدقق وأهمية معايير التدقيق الدولية والتطرق تحديداً لدليل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي). وقد ركزت جلسات الندوة على التدقيق الداخلي – ودوره الأساسي في إضافة قيمة وتطوير الكفاءة والفعالية التنظيمية والمساهمة في إدارة المخاطر. وتطرقت الوفود إلى دور المدقق في حماية البيانات الشخصية وحالات الاحتيال الشائعة والتدقيق على مخاطر التكنولوجيا المدمّرة.

وأشاد معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بقدرة الندوة على خلق الوعي بأهمية ودور التدقيق الداخلي في حماية المال العام إلى جانب تعزيز الشراكة ما بين الديوان والمؤسسات الحكومية لتحقيق نهج متكامل في أعمال التدقيق.

حصول موظفي ديوان الرقابة المالية والإدارية على مراكز في مسابقة البحث الإقليمي

حقق عبدالرحمن محمد عبدالله حسين (الثاني من اليسار) مدقق أول في ديوان الرقابة المالية والإدارية في مملكة البحرين، المركز الثالث في مسابقة البحث العلمي الثانية عشر التي تعقدها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأرابوساي) وذلك عن بحثه العلمي بعنوان «تطوير العمل الرقابي وتحقيق قيمة مضافة». وفيما أن إعداد موضوع البحث وتحقيق الموازنة ما بين الالتزامات الشخصية والمهنية يعتبر أمراً صعباً، إلا أن عبدالرحمن اعتبر المسابقة فرصة لتطوير مهارات البحث ونجح بدوره في تمثيل ديوان الرقابة المالية والإدارية على أكمل وجه.

وقد استلم عبدالرحمن الجائزة شخصياً وبكل فخر من معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية (الثالث من اليسار)، حيث أعرب عبدالرحمن عن سعادته قائلاً: «المشاركة في المسابقة أوسعت مداركي ومهاراتي في البحث العلمي. أنصح وبشدة خوض هذه التجربة».

ديوان الرقابة المالية والإدارية يساهم في الانتقال نحو الاستدامة

شاركت فخرية سرحان، مشرفة التدقيق على الأداء في ديوان الرقابة المالية والإدارية البحريني في ورشة عمل حول «التنمية المستدامة: مفهومها والتدقيق عليها» في جيبور، الهند. وقد نظم ورشة العمل هذه مجموعة عمل الإنتوساي للتدقيق البيئي والتي قدمت منصة ممتازة للمشاركين لتبادل المعلومات حول التدقيق على موضوعات أهداف التنمية المستدامة وتقديم فرص للتواصل مع خبراء في هذا المجال والتعرف على بعض المفاهيم الأساسية ومشاركة أفضل الممارسات الدولية. كما وتضمنت ورشة العمل زيارة ميدانية إلى جامعة بيرفوت في تيلونيا، الهند. كما وشجع المشاركين على تلبية الاحتياجات الحالية في حين تأمين وفرة الموارد المستقبلية.

إيماناً بأهمية جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وإدراجها ضمن الخطة الاستراتيجية للإنتوساي للأعوام 2017-2022، تضيف مشاركة ديوان الرقابة المالية والإدارية في ورشة العمل إلى جهودها المؤسسية في تعزيز قدرات التنمية المستدامة.

ورشة عمل حول إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة تساعد على تطوير المهارات والخبرات في ديوان الرقابة المالية والإدارية

شاركت رئيس الموارد المالية في ديوان الرقابة المالية والإدارية البحريني، عائشة آدم في فبراير 2020 في ورشة عمل خاصة بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والتي استضافها ديوان المحاسبة الكويتي بالتعاون مع البنك الدولي، استهدفت ورشة العمل فهم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وعملية التقييم وكيف يمكن للأجهزة والأطراف ذات العلاقة استخدام تقارير قياس الأداء. وقد ركزت جلسات التدريب على النظر في الخبرات وتطوير المهارات لدى تطبيق مبادئ إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير.

أخبار من بيرو

العملية الإقليمية الكبرى لرقابة ومكافحة الفساد قيد التنفيذ

يقوم مكتب المراقب العام لجمهورية بيرو وهو الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في بيرو للمرة الأولى بتنفيذ عملية رقابية كبرى خاصة بمكافحة الفساد في الجوانب ذات الأولوية ضمن النهج الإقليمي للجهاز في منع والتحقق ورصد ومعالجة أعمال الفساد وسوء السلوك الوظيفي.

تتضمن هذه الاستراتيجية الجديدة لمكافحة الفساد والتي طبّقت في مارس 2020 عمليات كبرى يتم من خلالها توزيع المدققين على مناطق محددة إلى جانب وضع البرامج والخدمات لفحص الموضوعات التي تتطلب تدخلاً سريعاً واستجابة فعالة. ويقدم هذا النهج تصويراً دقيقاً للموضوعات الإقليمية مما يسمح للجهاز الرقابي الأعلى في بيرو بتقييم واتخاذ الإجراءات المطلوبة في الأعمال العامة والخدمات المرتبطة بالمواطنين والمساهمة باستغلال الموارد العامة بشكل جيد وتحديد فرص تطوير الخدمات. وسيقوم الجهاز الرقابي في بيرو في الوقت ذاته بتفعيل برامج إشراف اجتماعية مثل برنامج مراقبة المواطن والمدققون الشباب للتشجيع على مشاركة المواطنين.

إذ يعود مسئولي الجهاز الرقابي في بيرو إلى كل منطقة بعد شهرين من الزمن لمشاركة نتائجهم مع المواطنين.

وتعتبر موضوعات الفساد والفقر من أهم الاعتبارات الاستراتيجية. ووفقاً لتقرير مكتب المدعي العام لعام 2018، بعنوان «الفساد في الحكومات المحلية والإقليمية» هناك 117 سلطات منتخبة متورطة في عمليات وقضايا فساد على مستوى الأقاليم والمقاطعات والمحافظات.

ستشهد كاجاماركا أول عملية تدخل إقليمية. إذ تمتلك كاجاماركا أكبر منجم للذهب في أمريكا الجنوبية بميزانية سنوية تبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي، ومن المفارقات بأن هذه المنطقة تحتوي على أعلى مستويات الفقر وأعلى نسبة من المسئولين الحكوميين السابقين الخاضعين للجزاء بسبب سوء التصرف الوظيفي وعدد كبير من الشكاوى المقدمة من المواطنين حول تجاوزات إدارية حكومية مزعومة.

ويهدف نهج العملية الرقابية الكبرى لمكافحة الفساد إلى منع والحد من الفساد وسوء التصرف الوظيفي والمساهمة بتحسين الإدارة الحكومية وإحداث فارق في حياة المواطنين الذين يطمحون بشكل شرعي إلى الوصول إلى أعمال وسلع وخدمات حكومية ذات جودة.

أخبار من الجمهورية السلوفاكية

المكتب الأعلى للتدقيق يركز على أهمية الجودة ومراجعة النظير وأن يكون مثالاً يحتذى به

بقلم كارول ميتريك، رئيس المكتب الأعلى للتدقيق في جمهورية سلوفاكيا

تواجه الدوائر العامة في مختلف دول العالم تحديات متزايدة يفرضها المجتمع والأطراف ذات العلاقة لبيان وتطوير قيمة التنمية المستدامة. وتعتبر الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ركائز هامة للنظم الاقتصادية الاجتماعية وتلعب دوراً محورياً في تعزيز أداء القطاع الحكومي مما يعني الامتثال لأعلى المعايير المهنية وأعلى مستويات النزاهة.

ومن الضروري أن تتبنى الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ثقافة تهدف إلى التطوير المستمر واستثمار الموارد لتنمية القدرات المطلوبة لإتمام المهام وتحقيق الأهداف الموضوعة وفي ذات الوقت الحفاظ على استقلاليتها.

تعتمد سمعة الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة على جودة المخرجات مما يجعل السعي وراء الامتياز في هذا الجانب أمراً ضرورياً. وتعتبر حجج تحقيق الامتياز أكثر إلحاحاً بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة عن غيرها من المؤسسات بسبب طبيعة عمل الأجهزة أو مراجعة أو قياس الإجراءات التي يتخذها الآخرين.

من النادر أن يتم تحقيق الامتياز والجودة على نحو اعتباطي – بل يجب إدارتهما. إذ تؤثر الجودة على المصداقية والأهمية ويجب منح الأولوية للقيادة المسئولة عن إنشاء وتشغيل نظام إدارة الجودة. ويعتبر من الضروري الحصول على تمييز مستقل للجودة عبر إدراج معايير جودة مقبولة ومصدقّة. ومع هذا، كيف يمكن تقييم أعمال الجهاز الأعلى للرقابة بشكل فعلي؟

تقدم عملية مراجعة النظير بالرغم من كونها شاقة، العديد من المنافع والقيمة المضافة والتي غالباً ما تفوق التكاليف.

وبالنظر إلى المكانة الفريدة التي تتمتع بها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في القطاع الحكومي، فإن مراجعة النظير تعتبر عملية تستحق الاستثمار.

وعبر الالتحاق الطوعي بعمليات مراجعة النظير، فإن الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة يجعل أعماله متاحةً لعمليات القياس الخارجية وفقاً لمعايير التدقيق المتفق عليها دولياً والتي تعتبر هامة جداً على الصعيدين الوطني والعالمي.

يعتبر المكتب الأعلى للتدقيق في جمهورية سلوفاكيا غير ملزّم للخضوع لأي عمليات قياس خارجية وفقاً لإطار العمل القانوني للدولة، إلا أن القيادة الحالية للجهاز قد تواصلت مع الزملاء من مكتب المساءلة الحكومية الأمريكية كونه رئيس فريق مراجعة النظير إلى جانب الأجهزة الرقابية لكل من فنلندا وهنغاريا (المجر) وبولندا وذلك لإمعان النظر بعمليات الجهاز السلوفاكي فيما يتعلق بالتخطيط وجودة نشاط التدقيق والانفتاح والتواصل.

تمتثل عمليات القياس للدليل الخاص بالإنتوساي كما وأن فريق مراجعة النظير قد سبق له عقد اجتماعه الأول في وقت سابق من هذا العام . وقد تم التخطيط لعقد اجتماعات إضافية حيث يتوقّع تسليم التقرير النهائي في ديسمبر 2020.

يؤيد الجهاز السلوفاكي عملية مراجعة النظير وتستمر بأن تكون مثالاً يحتذى به. وبصفته رئيس لجنة الإنتوساي الفرعية المعنية بمراجعة النظير، نظّم الجهاز السلوفاكي مؤتمراً ناجحاً حول مراجعة النظير في 2018 وينوي عقد حلقة نقاشية في 2021.

للمزيد من المعلومات حول مراجعة النظير، يرجى التواصل عبر info@nku.gov.sk.

أخبار من ميانمار

تعزيز قدرات التدقيق على الأداء وإعداد التقارير

تم توقيع مذكرة تفاهم ما بين جهازي ميانمار والنرويج يشمل التعاون لتعزيز العمل في التدقيق على الأداء والتدقيق على الالتزام. وفي يناير 2020، شكّل جهاز ميانمار وحدة متخصصة للتدقيق على الأداء تتكون من 14 عضوا، وضمن مذكرة التفاهم، عقد محاضرون من الجهاز النرويجي من بينهم أودا كروغ لاريت وهيغا موسو وهوكون هوغيفيك ويرنشلتن وفيلكس بول روبير و إنغفالد هيلدال ورشة عمل من 17–28 فبراير 2020 حول «إعداد تقارير الرقابة على الأداء وتنمية قدرات وحدة التدقيق على الأداء».

وقد تضمنت ورشة العمل مقدمة حول التدقيق على الأداء ونقاشاً حول تنفيذ عمليات التدقيق على الأداء باستخدام مختلف المراحل وحديث حول أفضل الممارسات المتبعة من قبل الجهاز النرويجي، وجلسة سؤال وجواب مليئة بالمعلومات النافعة.

وقد اكتسب المشاركون المعرفة حول مختلف الموضوعات كعمليات الرقابة على الأداء، والإجراءات والتقنيات والأساليب الخاصة بالتطوير والحفاظ على فعالية وحدات التدقيق على الأداء وتقديم التوجيهات حول تطبيق رقابة الجودة وأفضل الممارسات في إدارة مهام الموارد البشرية.

وفي ختام الفعالية، شارك الجهاز النرويجي مخرجات ورشة العمل مع إدارة جهاز ميانمار وتم عقد مناقشات عميقة حول عملية إعداد التقارير الأولية وصياغة دليل التدقيق على الأداء وجهود التدريب الإضافية حول التدقيق على الأداء في المناطق والدول وتشكيل فرق تدقيق على الأداء متخصصة لكل قسم ووضع وحدة خاصة لدعم المنهجية.

أخبار من البوسنة والهرسك

تقرير قياس جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

قام مكتب تدقيق الحسابات في البوسنة والهرسك وهو الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة بإصدار تقرير تدقيق على الأداء لقياس جاهزية الحكومة للتجاوب مع التزامات جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.

ويقدم التقرير جهود الجهاز الرقابي في المساهمة بخطة الإنتوساي الاستراتيجية للأعوام 2017–2022 ويهدف إلى تشجيع المؤسسات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد بين التدقيق والذي قيّم التطورات الحالية والإجراءات المستقبلية المطلوبة بأنه ومنذ تطبيق جدول أعمال 2030 فإن مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك لم تستوف الشروط المسبقة الأساسية والمطلوبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خاصة وأن المؤسسات المعنية قد أخفقت باستغلال مواردها على النحو المطلوب. وقد أوصى مكتب تدقيق الدولة بأن تقوم المؤسسات باتخاذ نهج أكثر مباشرة وكفاءة يتضمن:

(1وضع إطار عمل مؤسسي واستراتيجي يستهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2) تطبيق نظام خاص بإعداد التقارير بشكل دوري والإشراف على عمليات التنفيذ المعنية.

إن التنفيذ المؤسسي لتوصيات الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة من شأنه وضع أساس أفضل لتنفيذ الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

يمكنكم الحصول على التقرير بشكل كامل عبر الرابط التالي:

https://www.intosai.org/fileadmin/downloads/focus_areas/SDGs_and_SAIs/SDGs_Bosnia_and_Herzegovina_EN.pdf

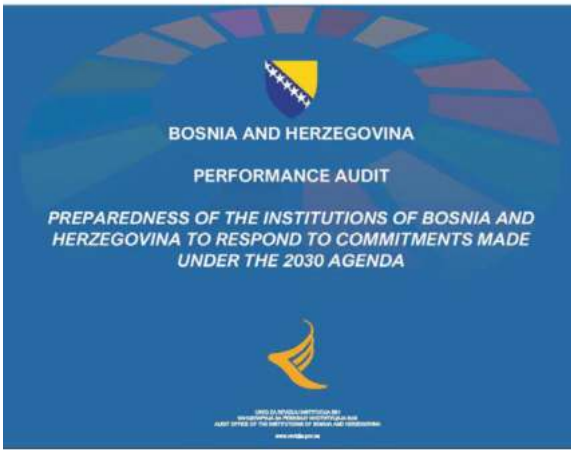

أخبار من لاتفيا

تقييم سياسة الإسكان الوطنية يساهم في الاستدامة

يدعو الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة دول العالم إلى «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة» في حين تستهدف الغاية رقم 11،1 ضمان وصول الجميع إلى مساكن ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة بحلول عام 2030 – والذي يعتبر كذلك من ضمن الأهداف الوطنية للاتفيا. ففي ديسمبر 2019، قام الجهاز الأعلى للرقابة في لاتفيا بتنفيذ عمليات تدقيق على الالتزام/الأداء لتقييم فيما لو كانت سياسة الدولة تضمن توفير خدمات إسكانية آمنة. وباستخدام مؤشرات الاتحاد الأوروبي للإسكان الآمن (أن تكون المباني خالية من الأضرار الجسيمة كالتسريب أو الأسقف أو النوافذ أو الجدران أو الأرضيات أو الأساسات المتعفنة) قام الجهاز الرقابي في لاتفيا بقياس إلى أي مدى تقوم الإجراءات الحكومية سواء الموجودة حالياً أو المخطط لها بالتقليل من نسبة عدد الأشخاص القاطنين في المنازل ذات الأضرار الجسيمة وبالتالي المساهمة بتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.

يقوم المدققون بقياس كيف يتم إدراج الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة ضمن خطة التنمية والميزانية الوطنية من خلال استنباط إجابات حول مختلف الأسئلة مثل: هل تمت مراجعة السياسة الوطنية من خلال تحديد الجوانب التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة؟ وهل تتفق أهداف السياسة الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة؟ هل تم التعرف على وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية؟ وهل تم إنشاء إطار عمل خاص لدمج أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات الحكومية يضمن التنسيق المؤسسي والإجراءات المتكاملة؟

بيّنت نتائج التدقيق وجود إجراءات حكومية مناسبة في تطبيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة في مستندات التخطيط للتنمية الوطنية على المدى المتوسط. ولكن مع ذلك، لم تقم الوزارة المسئولة عن سياسة الإسكان بإعداد خطط عمل إضافية تتضمن إجراءات خاصة لتحقيق الأهداف الوطنية، مما يثير قلقاً حقيقياً حول الجاهزية المؤسسية.

ذكرت أحد نتائج التدقيق بأن مثل خطط العمل هذه تعتبر هامة جداً خصوصاً في الحالات التي تشهد إخفاق السياسات والإجراءات المطبّقة لتحقيق النتائج المتوقعة فيما يتعلق بجودة الخدمات الإسكانية.

وللحصول على نظرة شاملة حول الوضع الإسكاني، يقوم المدققون بتقييم استعداد الدولة لتحقيق الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة وتقييم فيما لو كانت السياسات المطبّقة كافية لضمان توفير مساكن آمنة من خلال متابعة الردود الخاصة بأسئلة مثل: هل يضمن ملاك المنازل ومدراء الإسكان سلامة المباني وهل لديهم سلطات إشرافية تقوم بمراقبة حالات المبنى؟ هل يمكن لملاك العقار التكفل بدفع رسوم الصيانة؟ وهل يمكنهم الحصول على الدعم اللازم على الصعيدين الوطني أو البلدي؟

ومن خلال التدقيق، تبين عدم الاهتمام بالقوانين والتشريعات التي تشترط الالتزامات الخاصة بالحفاظ على أمن المساكن، كما وأن السلطات الإشرافية لم تمنع الإخفاقات في تنظيمات الاجتماع إلى جانب أن أدوات الدعم المالي لم تكن كافية كإهمال صيانة المبنى لعدة سنوات وحاجته لاستثمارات كبيرة.

وكشفت عينة التدقيق بأن 62% من المباني غير مطابقة لشروط الأمن من الحرائق إذ أن هناك 76% منها تحتوي على أضرار جسيمة أخرى. وتعتبر نتائج التدقيق تذكيراً مناسباً لصنّاع السياسات حول أهمية دمج الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة ضمن تخطيط الميزانية والتنمية الوطنية وبأنه أمر يتطلب إعادة القياس لأهمية السياسة المطبّقة والأداء السابق في الوقت ذاته.

وبذلك يمكن الحد من إدراج الإجراءات غير الكافية ضمن خطط السياسة والتشجيع إلى الوصول لخدمات إسكانية آمنة وتحقيق التطور فيما يخص تنفيذ الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة (وغيرها من أهداف التنمية المستدامة) وبهذا المساهمة بالاستدامة في لاتفيا وفي العالم ككل.

- هل تطابق شروط الالتزام المسبقة المتعلقة بسلامة المباني التي تديرها الحكومات المحلية والتي يتم إطلاقها ضمن عملية التشغيل؟

أخبار من جمهورية التشيك

الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة تخترق اليوروساي في براغ

حضر 68 مبرمجاً ومحللاً للبيانات ومدققين من 21 دولة إلى المكتب الأعلى للتدقيق في جمهورية التشيك في براغ ضمن المراثون الدولي التاريخي لبرمجيات الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الهاكاثون) والمنعقد في مارس 2020 – وهو حدث يشجع التعاون الدولي ما بين الأجهزة ويعتبر أحد أولويات الرئاسة القادمة للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

باستخدام الأجهزة الرقابية والبيانات المفتوحة إلى جانب الإحصائيات المجمعة من مختلف الدول والفرق التي عملت بجهد لمدة يومان لتطوير التطبيقات والتصورات المصممة لدعم العمل الرقابي و/أو نشر تبادل المعلومات، تم إنشاء 11 مشروع وتم تشكيل هيئة محلفين من الخبراء تتضمن ممثلين عن جامعة براغ للاقتصاد ووزارة الداخلية التشيكية ومكتب الإحصاء التشيكي والقطاع الخاص إلى جانب صحافي بيانات تشيكي شهير، حيث قامت الهيئة باختيار ثلاث مشروعات فائزة.

وقد فاز مشروع «WE12» بالجائزة الأولى وهو تصور صممه أعضاء وفود كرواتيا وأستونيا وفرنسا. وعن طريق تسهيل العمل باستخدام قاعدة بيانات اليوروساي للتدقيق، يقدم برنامج «WE12» البيانات بشكل أكثر تحليلاً ويوفر نظرة عامة فعالة تبيّن كمية عمليات التدقيق والتي تم تصنيفها بحسب الدولة، وتشجع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة على المشاركة في قاعدة البيانات والإضافة إلى نتائج التدقيق.

قام الفريق الألماني والسويدي بتصميم برنامج «ROD4SAI» والذي بدوره حصل على المركز الثاني. وباستخدام البيانات المفتوحة للبرلمان السويدي وغيرها من البيانات التعريفية، يمكّن برنامج «ROD4SAI» من إجراء البحوث والمقارنات للبيانات البرلمانية على حسب الموضوع. ويسمح التطبيق لقاعدة ممتدة من البيانات والتي يتم إدراجها ضمن صفحة تتضمن نظرة عامة حول التقارير والمراجع وغيرها من المعلومات التي تخص الجهاز السويدي والمذكورة ضمن الخطابات البرلمانية.

وكان المركز الثالث من نصيب التصميم التشيكي بعنوان «AuditsToGAEther». ويتمحور المشروع حول معالجة البيانات المجمّعة من خطط التدقيق الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والإحصائيات من مختلف المؤسسات الدولية مثل المفوضية الأوروبية، وهيئة الإحصاء الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يسمح البرنامج للأجهزة من مقارنة عمليات التدقيق– سواء التي تم التخطيط لها أو تلك قيد التحضير.

وسيتم تقديم نتائج مارثون البرمجيات الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الهاكثون) خلال المؤتمر الحادي عشر لليوروساي والذي سيتضمن كذلك ورشة عمل متخصصة حول هذا الموضوع.

للمزيد من المعلومات حول ماراثون البرمجيات الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وللوصول إلى الروابط الخاصة بالتطبيقات وصور الفعاليات، يرجى زيارة الموقع الالكتروني التالي:

https://hackathon.eurosai 2020 .cz/.

أخبار من ڤيتنام

قانون الدولة المنقّح للتدقيق ينادي بالمزيد من الإشراف الفعال على التمويل العام واتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الفساد

وافق برلمان جمهورية فيتنام الاشتراكية رسمياً على قانون تدقيق جديد للدولة في نوفمبر 2019 يهدف إلى تعزيز فعالية وكفاءة وقدرات مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي.

وينص القانون الجديد الذي يتم تطبيقه ابتداءً من 1 يوليو 2020 على ما يلي:

- تحديد المؤسسات والمنظمات والأفراد المرتبطين بأنشطة تدقيق الدولة.
- تعزيز التكليف المناط إلى الجهاز الفيتنامي فيما يتعلق بتقييم المعلومات والمستندات بشكل مباشر وخاصة تلك المتعلقة بأغراض التدقيق ونطاق الجهات الخاضعة للتدقيق والوكالات والمؤسسات والأفراد المرتبطين بأنشطة تدقيق الدولة إلى جانب إدارة الموارد العامة للتمويل.
- منح الجهاز الفيتنامي صلاحية الوصول إلى قاعدة البيانات الوطنية والبيانات الإلكترونية الخاصة بالجهات الخاضعة للتدقيق والوكالات والمنظمات والأفراد المرتبطين بأنشطة تدقيق الدولة . يعتبر مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي مسئولاً عن سرية وأمن المعلومات وفقاً لما ينص عليه قانون الدولة.
- إضافة مبادئ خاصة بفرض العقوبات الخاصة بالمخالفات الإدارية في مجال تدقيق الدولة (فرض غرامات وإجراءات معينة بموجب القوانين لمعالجة التجاوزات الإدارية) و
- توفير أسس قانونية لتحسين إجراءات مكافحة الفساد عن طريق:
- ضمان الاتساق والتوافق فيما بين قانون تدقيق الدولة وقانون مكافحة الفساد وغيرها من النظم ذات الصلة.
- تمكين المدقق العام من إصدار لوائح خاصة بالتدقيق حول القضايا التي تُظهر إشارات تدل على وجود فساد. تقوم هذه اللوائح بشرح خطوات وإجراءات التدقيق والتحقق من حالات الفساد والإفصاح عن تقارير التدقيق الخاصة بمثل هذه الحالات.
- إضافة مسئوليات لمفتشية الحكومة والجهاز الفيتنامي فيما يتعلق بتنسيق الجهود وتجنّب التداخل والتكرار فيما بين المؤسستين (بالنسبة للجهاز الفيتنامي فيما يتعلق بنطاق وتكليف عمله، فإنه من يتولى المسئولية الأساسية للتنسيق)
- السماح للمؤسسات والمنظمات والأفراد المرتبطين بأنشطة تدقيق الدولة بتقديم الشكاوى للمدقق العام حول أداء فريق التدقيق فيما يخص التجاوزات القانونية والانتهاكات في حقوق ومنافع الجهات الخاضعة للتدقيق. يمكن كذلك للجهات الخاضعة للتدقيق أن تعبر عن قلقها فيما يتعلق بتقييمات تقرير التدقيق والتحقق والنتائج والتوصيات. وفي حال عدم اتفاق الجهات الخاضعة للتدقيق مع قرار المدقق العام، فإنه يمكنها اتخاذ الإجراءات القانونية سواء الجزئية أو الكاملة بحيث تتم التسوية النهائية وفقاً للقانون الإجرائي الإداري.

للمزيد من المعلومات حول الجهاز الفيتنامي يرجى الإطلاع على الرابط التالي: http://www.sav.gov.vn.

سد فجوة المساواة:

القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تسعى المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (مجلة الإنتوساي) بشكل متواصل نحو تسليط الضوء على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي خطة عمل تم اعتمادها في عام 2015 من قبل كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف الدعوة لإقامة شراكة عالمية في سبيل تحقيق الازدهار وتعزيز حماية البيئة والسلام العالمي. تتمحور هذه الخطة حول 17 هدفاً مترابطاً يتعلق بالتنمية المستدامة، وتعتبر تلك الأهداف خطة أساسية للوصول إلى مستقبل أفضل وأكثر استدامة ، فضلاً عن تحقيق مبدأ «عدم إغفال أحد» .

وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة، نود أن نشير بشكل خاص للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف الذي يطمح لتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات.

إن مسألة حرمان العنصر النسائي من تكافؤ الفرص مع الرجال لطالما كانت موضع مناقشة، ولطالما طال البحث حول المبادرات التي تعنى بتغيير تلك الحقيقة. وعلى الرغم مما تشهده الساحة من تقدم في تحقيق المساواة وإشراك النساء على صعيد القوى العاملة إلا أن تمثيلهن مازال دون المستوى المطلوب فيما يتعلق بتقلدهن للمناصب القيادية. وفقاً لما تشير إليه بيانات الأمم المتحدة الواردة بشأن تقدم الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، تبلغ نسبة المناصب الإدارية التي تتقلدها النساء حول العالم في عام 2018 ما يقدر بـ 27%، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن نسبة الـ 26% المسجلة لعام 2015. أما على صعيد مجتمع منظمة الإنتوساي، تبلغ نسبة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تترأسها النساء ما يقل عن 25% من مجمل الأجهزة الأعضاء.

يعتبر اليوم العالمي للمرأة فرصة مناسبة لنتعرف بصورة أكبر على القيادات النسائية التي أثبتت جدارتها في وقتنا الحاضر.

ورغبةً منا بالتعرف بشكل أفضل على التحديات السابقة التي واجهتها القيادات النسائية وتشجيع القيادات الحالية والاسترشاد بالتجارب السابقة للاستفادة منها في المستقبل، فقد قمنا بدعوة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من العنصر النسائي لمشاركتنا قصصهن الشخصية حول أبرز التحديات التي اعترضت مسيرتهن وما يرينه من سبل لتخطي تلك التحديات ومواصلة التقدم، إلى جانب تزويدنا بنصيحة بشأن سبل زيادة عدد القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

د. مارجيت كراكر، رئيسة محكمة الرقابة النمساوية، والأمين العام لمنظمة الإنتوساي

الرغبة بتقلد المناصب القيادية هي أساس النجاح

• بصفتك إحدى القيادات النسائية، ما هو أهم تحدٍ قمتِ بمواجهته؟

بصفتي أول إمرأة تتقلد رئاسة محكمة الرقابة النمساوية منذ نشأته فقد كان الهدف إحداث التغيير على صعيد ثقافة المجتمع، وهو الأمر الذي يتطلب الكثير من العمل إلا أنه قد يعود بنتائج إيجابية عندما نتقن الأمور بالشكل المطلوب.

• ما هي العوامل التي تدفعك لإكمال مسيرتك في ظل مواجهتك لتلك التحديات؟

تعتبر المعرفة والقدرات الشخصية والخبرات التي يكتسبها المرء في تحقيق الأهداف المنجزة هي أهم العوامل التي تدفعنا لمواصلة المسير بثبات.

• ما هي النصيحة التي تودين تقديمها لزيادة عدد القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

يجب ألا تحجم النساء عن تولي المسؤولية، فإن الرغبة بتقلد المناصب القيادية هي أساس النجاح.

هو زيجون، المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني في جمهورية الصين الشعبية

أعتقد أنه يجب علينا بذل جهوداً أكبر للاستفادة من القيادات النسائية وتشجيعها

• بصفتك إحدى القيادات النسائية، ما هو أهم تحدٍ قمتِ بمواجهته؟

تعتبر المساواة إحدى السياسات الوطنية الأساسية في جمهورية الصين الشعبية، ولذا فهنالك العديد من النساء اللاتي يتقلدن مناصب قيادية في الجهات الحكومية، بما في ذلك مكتب التدقيق الوطني، حيث يشكل العنصر النسائي ما يقدر بـ 38% من موظفي الإدارة العليا و 50% من عامة الموظفين في تلك الجهات. إلا أنه ومن الناحية الموضوعية، تتعرض القيادات النسائية للضغوط وتواجه تحديات من جانب المجتمع والأسرة والعمل، ولعل أكبر تلك التحديات يتمثل في إيجاد التوازن بين الحياة المهنية والحياة الأسرية.

وباعتبار أنني أول إمرأة تشغل منصب المدقق العام في جمهورية الصين الشعبية، يبدو لي أن النمو الذي قمت بتحقيقه على الصعيد الشخصي نبع من ثقافة بلدي وبمساعدة من زملائي، بالإضافة إلى تفهم أسرتي وماقدموه لي من دعم ومساندة، وهو الأمر الذي أجد نفسي ممتنة لهم عليه.

• ما هي العوامل التي تدفعك لإكمال مسيرتك في ظل مواجهتك لتلك التحديات؟

تعتبر المهمة الإشرافية والدعوة إلى الإصلاح وتعزيزه مهمة ليست بالسهلة، إلا أن حكومتنا المركزية وكافة قطاعات المجتمع والممارسين في مجال التدقيق يمنحونني شجاعة وقوة عظيمة تدفعني لإكمال مسيرتي وأداء واجباتي بكل إخلاص.

كما وأن الدافع الأكبر لدي لمواجهة أي تحديات تعترضني يتمثل في الدعم الذي وجدته من أعلى المستويات الحكومية إلى جانب الفهم الواسع الذي لحظته من كافة القطاعات الحكومية ووجود فريقاً متخصصاً من المدققين الحكوميين يعملون جنباً إلى جنب.

• ما هي النصيحة التي تودين تقديمها لزيادة عدد القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

من الجدير بالذكر أن جمهورية الصين وضعت مجموعة من القوانين واللوائح لحماية حقوق المرأة ومصالحها في كافة القطاعات، ولذا أعتقد أنه يجب علينا بذل جهوداً أكبر للاستفادة من القيادات النسائية وتشجيعها.

فضلاً عن ذلك، ينبغي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التركيز على الخارطة الإستراتيجية والتنمية على المدى البعيد والتي تتضمن منهاجاً مناسباً لاختيار القيادات النسائية وتنميتها، ولابد أيضاً من تعزيز القيم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

يجب على القيادات النسائية أن يطلقن العنان لتفوقهن وأن يستفدن مما يملكنه من مؤهلات كالاجتهاد ودقة العمل والتواصل الاجتماعي والتواضع والحكمة بما يسهم في إضفاء قيمة على أعمال التدقيق.

وختاماً يسرني أن أتقدم، بالنيابة عن مكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين الشعبية، بأطيب تمنياتي لزميلاتي من النساء في كافة أرجاء منظمة الإنتوساي.

عيداً سعيداً بمناسبة يوم المرأة العالمي!

كارمن إلينا ريفاز لانداڤيردي، رئيسة محكمة الحسابات لدى جمهورية السلفادور

أنا مؤمنة بأنني سأترك جهازاً رقابياً أفضل لمواطني جمهورية السلفادور.. وقد عملت بجد من أجل الإصلاح

• بصفتك إحدى القيادات النسائية، ما هو أهم تحدٍ قمتِ بمواجهته؟

باعتباري أول امرأة يتم تنصيبها كرئيسة لمحكمة الحسابات في جمهورية السلفادور فإن أكبر التحديات التي واجهتني على الصعيد المهني تتمثل في كوني قمت بكسر النموذج الذكوري، كما كان لزاماً علي أن أضع لبنة الأساس لمواءمة عمل جهازنا الرقابي مع المعايير الدولية الحديثة وبما يتوافق مع الأحكام والقوانين الوطنية.

أنا مؤمنة بأنني سأصنع جهازاً رقابياً أفضل لمواطني جمهورية السلفادور وسأترك فيه أثراً باعتباري مسؤولة حكومية، لقد عملت بجد من أجل الإصلاح وقمت بتقديم أحد المقترحات لتغيير الإطار التنظيمي الحالي. استناداً إلى تجربتي وبدعم من موظفي جهازنا الرقابي والمجتمع المدني ومنظمات التنمية الدولية فقد قدمت ذلك المقترح ويجري مناقشته حالياً في لجنة خزانة الدولة.

• ما هي العوامل التي تدفعك لإكمال مسيرتك في ظل مواجهتك لتلك التحديات؟

أود أن أكون قدوة لأبنائي ومصدر إلهام لغيري من النساء لتحقيق المزيد من التقدم في مسيرتهن، وأعتقد بأنه من خلال جهودنا ومثابرتنا وإيماننا التام بما نملك من قدرات ومهارات تمكننا من التغلب على أي تحديات تعترض مسيرتنا فإننا سنتمكن من تحقيق كافة الأهداف التي رسمناها في حياتنا، ولاسيما في الأوساط الأكاديمية وبيئة العمل، حيث تتزايد فيها القدرة التنافسية وبشكل أكثر تعقيداً.

• ما هي النصيحة التي تودين تقديمها لزيادة عدد القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

نصيحتي هي أن نثق بربنا وبأنفسنا وأن نعمل على تنمية شخصيتنا وتعزيز احترامنا للذات، كما أنصح بتنظيم وقتنا بما يسمح لنا بتأدية أعمالنا اليومية بما يتناسب مع أداء دورنا كموظفين حكوميين وغيرها من الأدوار التي نتقلدها في حياتنا اليومية كأمهات وبنات وأخوات وصديقات، وأرى أنه يجب علينا مراعاة القيم المجتمعية كالتسامح والتعاون إلى جانب احترام ومراعاة المؤهلات التي تملكها النساء من حولنا، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهم في التشجيع على تمكين العنصر النسائي سواءً على الصعيد الشخصي أو بشكل مجمل.

ماريا ديل كارمن مارتينيز باراهونا، قاضي أول، محكمة الحسابات لدى جمهورية السلفادور

أريد أن أضع حجر الأساس للأجيال القادمة من النساء اللاتي يرغبن في البحث عن فرص مماثلة

• بصفتك إحدى القيادات النسائية، ما هو أهم تحدٍ قمتِ بمواجهته؟

بصفتي قاضي أول في محكمة الحسابات فإن أهم التحديات التي واجهتني تتمثل في طلبي للحصول على وظيفة رسمية في الجهاز الرقابي، حيث كان من الواجب علي كسر السقف الزجاجي الذي فرضه المجتمع الذكوري الذي خلق لدى النساء مخاوف مبهمة والشعور بعدم الأمان تجاه اختيار المناصب التي تنطوي على صنع القرار.

وكثيراً ما نتعرض -نحن معشر النساء- إلى التشكيك بقدراتنا ومقارنتنا بالجنس الآخر، وهو المنظور الذي أدى إلى حرمان المرأة من شغل المناصب في التسلسلات الهرمية العليا.

• ما هي العوامل التي تدفعك لإكمال مسيرتك في ظل مواجهتك لتلك التحديات؟

مما يدفعني لإكمال مسيرتي بصفتي امرأة أعمل في مجال صنع القرار هو رغبتي بوضع حجر الأساس للأجيال القادمة من النساء اللاتي يرغبن في البحث عن فرص مماثلة.

• ما هي النصيحة التي تودين تقديمها لزيادة عدد القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

لابد من تعزيز القيادة النسائية من خلال تشجيع النساء على التقدم بكل شجاعة للحصول على المناصب الإدارية العليا، كما ويجب خلق توجهات قائمة على تكافؤ الفرص والعدالة بما ينعكس إيجاباً على التزام الجهاز الرقابي بالقيم والمبادئ التي تنص على الإنصاف والمساواة وعدم التمييز، بالإضافة إلى إزالة الحواجز القائمة على التمييز الجنسي والتي تحول دون بروز العنصر النسائي.

ناتاليا غودونوفا، رئيسة لجنة الحسابات المعنية بالرقابة على تنفيذ ميزانية الجمهورية، كازاخستان

يمكن للمرأة أن تحرك مهد طفلها بيد واحدة، وتحرك بيدها الأخرى العالم بأسره

• بصفتك إحدى القيادات النسائية، ما هو أهم تحدٍ قمتِ بمواجهته؟

بصفتي أول امرأة تتولى رئاسة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية كازاخستان المستقلة، فإنني سرعان ما أدركت الحاجة لأن يمتلك القادة مؤهلات محددة، كما وأنني أؤمن بضرورة إظهار سمات الثبات وقوة الإرادة في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك، وبما أن جهازنا الرقابي يعتبر هيئة جماعية فإنني أرى بأهمية النظر في آراء كافة أعضاء لجنة الحسابات الكازاخستانية ومن ثم محاولة إيجاد حل أوسط للتوفيق بينها.

• ما هي العوامل التي تدفعك لإكمال مسيرتك في ظل مواجهتك لتلك التحديات؟

كل تحد يواجهنا يجعل منا أكثر قوة، وإن التغلب على كل ما يعترضٍ طريقنا من عقبات يزيد من صلابتنا ويدفعنا لتحقيق أهدافا جديدة، والتي لا بد أن تكون أهدافا سامية وذات سقف عال. وكما قال الرئيس الأسبق نور سلطان نزار بابيف – وهو أولٌ رئيس لجمهورية كازاخستان: «الطريق يُشق بالمسير»، ولذا علينا أن نكمل مسيرنا ولا نتوقف عند هذا الحد، وألا نخطو إلا إلى الأمام.

• ما هي النصيحة التي تودين تقديمها لزيادة عدد القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

يجب الالتفات إلى المؤهلات التي تمتاز بها النساء، لاسيما قدرتهن على القيام بمهام متعددة والإبداع والتفاني والانضباط والشعور بالمسؤولية.

ومن الحكم الشعبية الكازاخستانية المأثورة: « يمكن للمرأة أن تحرك مَهد طفلها بيد واحدة، وتحرك بيدها الأخرى العالم بأسره»، حيث تتجسد هذه الحكمة جلياً في النساء المتميزات ذوات المهنية العالية واللاتي يتقلدن رئاسة الأجهزة الرقابية من مختلف البلدان أو اللاتي يعملن في المنظمات الدولية.

وعلى صعيد جمهورية كازاخستان، يعتبر تطبيق سياسات المساواة بين الجنسين أهم المسارات الاستراتيجية للقيادة في الدولة، حيث تبلغ نسبة النساء اللاتي يتقلدن رئاسة الجهات الحكومية المركزية ما يقارب 20%، في حين تبلغ نسبة النساء في البرلمان 23%. أما على صعيد جهازنا الرقابي، تشكل نسبة النساء حوالي 40% من مجمل موظفي الجهاز، وتصل نسبة المناصب القيادية من النساء ما يقارب 33%. أعتقد أن هذه النسب مُرضية إلى حد ما.

إليتا كرومينا، المدقق العام لدى جمهورية لاتفيا

أعترف بأن المرأة بحاجة لوقت أطول من الرجل لتتمكن من إثبات نفسها أمام الآخرين، وهذا الأمر يجب أن يتغير

• بصفتك إحدى القيادات النسائية، ما هو أهم تحدٍ قمتِ بمواجهته؟

تمتاز لاتفيا بكونها بلداً تملك تقاليد قوية نسبياً لصالح قيادة المرأة، حيث تتقلد المرأة العديد من الأدوار الرئيسية في إدارة الدولة. ومنها على سبيل المثال رئيس مجلس المنافسة، والمراجع العام، ورئيس البرلمان، ورئيس الوزراء، ورئيس جمهورية لاتفيا. فضلاً عن ذلك، فإن 30% من أعضاء البرلمان و80% من موظفي جهازنا الرقابي هم من النساء.

وعلى الرغم من ذلك، فأنا أعترف بأن المرأة بحاجة لوقت أطول من الرجل لتتمكن من إثبات نفسها أمام الآخرين، وهذا الأمر يجب أن يتغير.

• ما هي العوامل التي تدفعك لإكمال مسيرتك في ظل مواجهتك لتلك التحديات؟

أنا أكره الهزيمة، لاسيما عندما أنظر إلى العمل العظيم الذي يقدمه فريق التدقيق في جهازنا الرقابي. وأنا واثقة من التزام المدققين وحرصهم، ولذا لابد لي من الإصرار على ذلك.

كما وأن إيماني بفريق التدقيق وإصراري على العمل من شأنه مساعدتي في الأوقات العصيبة.

• ما هي النصيحة التي تودين تقديمها لزيادة عدد القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

لا تتغير المجتمعات في آن واحد، فبعضها أحرز تقدماً كبيراً في مسألة المساواة بين الجنسين على مدى السنوات المائة الماضية، وأعتقد أن تلك المسألة ستصبح أوسع انتشاراً مع تزايد الاهتمام بها على الصعيد الدولي ومع مواصلة الأجهزة الرقابية في تعزيز مسيرة القيادات النسائية لتكون قدوة يحتذى بها.

وإلى ذلك الحين، أدعوكن لتطوير أنفسكن والتعبير عنها والإيمان بها، فهذه كانت وسيلتي التي فتحت بها أبواب حياتي المهنية، فإن كنت تقرئين هذه الكلمات إذاً أرجو أن تتمكني من العمل بها.

يوسادور ساداتو جايي، رئيسة الهيئة العامة لمراجعة الحسابات في ليبيريا

كثيراً ما أسأل نفسي ما إذا كان القرار الصادر عن هذه العملية من شأنه أن يحسن من حياة شخص ما

• بصفتك إحدى القيادات النسائية، ما هو أهم تحدٍ قمتِ بمواجهته؟

عندما تم تنصيبي كأول امرأة تتولى منصب المدقق العام في جمهورية ليبيريا واجهت العديد من التحديات، فقد اتخذ تعييني طابعاً سياسياً ووجدت في إدارتي عدداً من المشاكل، ولاسيما ما يتعلق بقدرات الموظفين والتفاوت في المرتبات وظروف العمل غير الملائمة. لقد كان التحدي الأكبر هو ضمان امتثال جهازنا الرقابي لإعلاني ليما والمكسيك فيما يخص تنفيذ ولايتنا دون قيود، وبعد مثابرة وإصرار تم اعتماد قانون الهيئة العامة لمراجعة الحسابات لعام 2014 والذي خرج بنتيجة مزدوجة تتمثل في تحسين عمليات الجهاز الرقابي والقدرة على أداء الأعمال بدعم من القانون ودون أي تدخل.

• ما هي العوامل التي تدفعك لإكمال مسيرتك في ظل مواجهتك لتلك التحديات؟

لقد وضعت نصب عيني الفارق الذي يمكنني أن أصنعه في حياة المواطنين وإن كان صغيراً (بما في ذلك موظفي جهازنا الرقابي)، وكثيراً ما أسأل نفسي ما إذا كان القرار الصادر عن هذه العملية من شأنه أن يؤدي إلى إضفاء التحسينات. يجب علينا كرؤساء الأجهزة الرقابية من العنصر النسائي مضاعفة عملنا بنسبة 200% لتحقيق النتائج المنشودة، كما وأعتقد بأنه يمكننا تشجيع غيرنا من النساء من خلال تبني معيار الإنتوساي رقم 12 كمصدر مرجعي، إلى جانب الاجتهاد والمثابرة لتحقيق الفائدة للمواطنين والحرص على أن نصنع من أنفسنا مثالاً يحتذى به.

• ما هي النصيحة التي تودين تقديمها لزيادة عدد القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

هنالك متسع لزيادة عدد القيادات النسائية في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومن سبل تحقيق ذلك إتاحة الفرص أمام النساء لتطوير أنفسهن داخل الجهاز الرقابي، ولاسيما من خلال تزويدهن بالمزيد من فرص التدريب والترقيات. وعلى صعيد المناصب العليا، إذا ما قامت النساء من رؤساء الأجهزة الرقابية بأداء وظائفهن باتباع مبادئ النزاهة والحوكمة الرشيدة فسيسهم ذلك الأمر بشكل أساسي في ترشيح أو تنصيب النساء في تلك المراكز، كما وأنني أود تشجيع كل امرأة لتكون أكثر قوة ومثابرة والأهم من ذلك أن تكون قدوة لغيرها، فبتحقيق تلك الأمور سوف تتمكن من إحداث التغيير.

كورنيليا لانغ، المدقق العام لدى مكتب التدقيق الوطني، إمارة لختنشتاين

إن المغزى من المهمة وطموحي لتحقيق أفضل النتائج لصالح الأفراد الذين نسعى لخدمتهم هو مصدر تشجيع لي

• بصفتك إحدى القيادات النسائية، ما هو أهم تحدٍ قمتِ بمواجهته؟

التعايش مع الفروقات الواضحة التي أواجهها كأحد القيادات النسائية بعيداً عن تقليد مسار القيادات من الرجال، مع ثقتي التامة بقناعاتي الشخصية.

• ما هي العوامل التي تدفعك لإكمال مسيرتك في ظل مواجهتك لتلك التحديات؟

ما يدفعني هو المغزى من المهمة وطموحي لتحقيق أفضل النتائج لصالح الأفراد الذين نسعى لخدمتهم.

• ما هي النصيحة التي تودين تقديمها لزيادة عدد القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

يمكننا دعم العنصر النسائي والتشجيع على التنوع الجنساني على صعيد القيادات وفرق العمل بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة لصالح المنظمة، كما وأنصح بتشجيع وتمكين المرأة في الأجهزة الرقابية بهدف تطوير مسيرتهن المهنية، حيث يمكنهن التقدم بمسيرتهن من خلال ما يقمن بأدائه من مهام والتعلم مما يتم ارتكابه من أخطاء، وأنصح أيضاً بأن تقوم النساء ببناء شبكة تواصل نسائية يمكنهن من خلالها طلب المساعدة ومساعدة بعضهن البعض.

ياسمين فلدفيسو، المراقب المالي لبورتوريكو

اعملن بشغف بالقدر الذي يدفعكن لاتخاذ خيارات حكيمة والعمل بها

• بصفتك إحدى القيادات النسائية، ما هو أهم تحدٍ قمتِ بمواجهته؟

بصفتي إحدى القيادات النسائية فقد شعرت بأنني مخولة لتولي مناصب هامة في القطاع العام، ولاسيما المناصب التي توليتها

مؤخراً (وكيل وزارة المالية والمراقب المالي لبورتوريكو). لقد تمثلت أكبر تحدياتي في حث الجهات الخاضعة للرقابة على تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مكتب المراقب المالي.

- **ما هي العوامل التي تدفعك لإكمال مسيرتك في ظل مواجهتك لتلك التحديات؟**

من العوامل التي تلهمني وتدفعني لإكمال مسيرتي هي رغبتي بأن أرى بورتوريكو تتغلب على الظروف الاقتصادية العصيبة وأن تحقق الصالح العام للمواطنين.

- **ما هي النصيحة التي تودين تقديمها لزيادة عدد القيادات النسائية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟**

لكي نتمكن من دعم وتعزيز القيادات النسائية، يجب على القيادات النسائية السير على النهج والالتزام بروح العمل الجماعي والمهنية العالية، كما وأنصحهن بأن يعملن بشغف بالقدر الذي يدفعهن لاتخاذ خيارات حكيمة والعمل بها.

ماريا خوسيه دي لافوينتي دي لا كاي، رئيسة محكمة التدقيق الإسبانية، والأمين العام لمنظمة اليوروساي

الرجل والمرأة متساويان في القدرات والكفاءة المهنية وتحمل المسؤولية، وكلاهما قادران على القيادة

إن تنصيب النساء لقيادة العديد من المنظمات ذات الصلة هو دليل واضح على أن الرجل والمرأة متساويان في القدرات والكفاءة المهنية وتحمل المسؤولية وكلاهما قادران على قيادة تلك المنظمات بنجاح.

كما أعتقد أن أعظم إنجاز في تحقيق المساواة بين الجنسين يتجلى عندما تصبح هذه المساواة أمراً متأصلاً ويُنظر لها كممارسة اعتيادية يتم العمل بها في ظل الوضع الطبيعي المطلق، ولا ينظر لها كحدث خاص أو غير عادي.

لا شك أن هنالك العديد من النساء ممن يشغلن مناصب قيادية مهمة في الجهات الحكومية، وهذا دليل على ما سبق لنا الإشارة إليه حول تحقيق مبدأ المساواة.

كما يرجع هذا الإنجاز إلى ما تم تقديمه من عمل دؤوب ومتواصل وشاق في سبيل وضع تلك السلوكيات موضع التنفيذ، وهو الأمر الذي لا بد من مواصلته والتشجيع عليه حتى نتفادى أي مقاومة أو تحفظ تجاه ما تم تحقيقه.

وبحكم عملي كامرأة مهنية، سوف أواصل تسخير كافة الجهود والمعارف والمبادرات التي تستهدف التأكيد بأن محكمة التدقيق الإسبانية تقوم بأداء مهامها الدستورية وفقاً لأعلى المعايير وبما فيه مصلحة الشعب والتأكيد على رغبتها بمواصلة مسيرتها في الإقرار بما يضفيه تحقيق مبدأ المساواة من أثر وقيمة مضافة.

الاستعانة بالبيانات للتعرف بشكل أفضل على الأسباب الجذرية لعدم تحقيق المساواة

رأت منظمة Public Finance By Women (PFW) – وهي منظمة عالمية تم إنشاؤها للتشجيع على تحقيق المساواة بين الجنسين في الخدمات العامة إلى جانب تقديم الدعم للنساء خلال مسيرتهن المهنية وخاصة في مجال التمويل العام – أن هنالك حاجة لوجود المزيد من البيانات حول مسألة المساواة بين الجنسين.

وبناءً عليه قامت تلك المنظمة في أكتوبر من عام 2019 بإجراء دراسة استقصائية للوقوف على مدى تحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك بهدف التعرف على ما تم إحرازه من تطورات وتحديد أفضل السبل التي تكفل تقديم الدعم والمشورة للنساء ومساعدتهن على تحقيق النجاح على الصعيد المهني.

«نكاد نجزم بأننا في حال توفرت لدينا بيانات دقيقة سيكون باستطاعتنا معرفة ما إذا تمكنت النساء من تخطي الحواجز التي تمنعهن من التقدم وبشكل كاف، كما سنتمكن من تحضيرهن لفهم الأسباب الجذرية لعدم تحقيق المساواة وتقديم الحلول أمام تلك المشكلة».

تتضمن هذه الدراسة الاستقصائية، المتوفرة هنا، نتائج هامة (مستمدة من 107 مشارك من 22 دولة) قدم المشاركون من خلالها آراءهم بشأن التمييز الجنساني والعوامل المساعدة على تحقيق النجاح والتوصيات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين.

PFW
Public Finance by Women

مبادرة الإنتوساي للتنمية تضع قضية المساواة بين الجنسين محط الاهتمام

يعتبر عام 2020 عاماً هاماً فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، إذ تقوم كل من الحكومات والمجتمعات المدنية والقطاع الخاص بالتحضير لمجموعة من الفعاليات رفيعة المستوى احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمنهاج عمل بكين، حيث تعهدت الحكومات من مختلف أنحاء العالم بتعزيز المساواة والتنمية والسلام لصالح كافة نساء العالم.

لقد تم إدراج العديد من الالتزامات ضمن أهداف التنمية المستدامة، ومنها على سبيل الثال الهدف الخامس والمعني بقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونظراً لكونها مسؤولة عن تنفيذ تلك الالتزامات فيجب على الحكومات التأكد من ترجمة تلك الضمانات إلى سياقات وطنية، ولذا فقد تم تكريس العديد من الدساتير والقوانين والاستراتيجيات والسياسات الوطنية لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين، كما تم تبني تلك المسألة في إطار الميزانيات المراعية للقضايا الجنسانية وبمختلف أشكالها.

ومن خلال أعمال التدقيق يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقييم جودة مشاركة الحكومة في قضية المساواة بين الجنسين وماقامت بتقديمه من مساهمات، كما ويمكن لتلك الأجهزة بقيادتها الفذة أن تبرهن لجميع المواطنين – الرجال منهم والنساء– مدى أهمية وجدوى أعمالها الجارية في هذا الشأن.

تعتبر مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) – وهي إحدى الكيانات التابعة لمنظمة الإنتوساي وتمتاز بكونها غير ربحية وتتمتع بالاستقلالية – مكلفة بتقديم الدعم بشكل مستمر للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال تعزيز الأداء والقدرات، ولا سيما لدى الأجهزة الرقابية في البلدان النامية.

أظهر التقرير التقييمي العالمي الخاص بمبادرة الإنتوساي للتنمية لعام 2017 (IDI Global Stocktaking Report) أن الغالبية العظمى مايقارب 75% من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابعة لمجتمع الإنتوساي يرأسها الرجال، كما أشار التقرير إلى أن معظم المناصب الإدارية العليا 59% يحتلها الذكور. وبذلك تتجلى أهمية إدخال بعض التحسينات مع ضرورة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في إطار التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وتخطيط الميزانيات.

قامت مبادرة الإنتوساي للتنمية بوضع سياسة ذات منظور جنساني، وقامت أيضا بإجراء تقييم ذاتي مؤسسي حول المسائل الجنسانية، ومنذ عام 2020 تحرص مبادرة الإنتوساي للتنمية على تقديم الدعم بمنظور جنساني وذلك من خلال إجراء تحليلات جنسانية عند تصميمها لأي من المبادرات التنموية الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم مبادرة الإنتوساي للتنمية بتقديم الدعم

للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في وضع الأهداف المتعلقة بإشراك العنصر النسائي، كما تدعو تلك الأجهزة الرقابية إلى مراعاة تكافؤ الفرص بين الجنسين عند ترشيح المشاركين في المبادرات التي تطلقها مبادرة الإنتوساي للتنمية، ومنها على سبيل المثال برنامج القادة الشباب الخاص بمبادرة الإنتوساي للتنمية. ومن الجدير بالذكر أن نسبة مشاركة الإناث في المرحلة الأولى من البرنامج قد بلغت 80%، حيث تم اختيار تلك المشاركات بعد النظر في معيار الكفاءة، كما وبلغت نسبة مشاركة الإناث في المرحلة الثانية من البرنامج 75%.

فضلاً عن ذلك، تواصل مبادرة الإنتوساي للتنمية دعمها على الصعيد الإقليمي، حيث قامت بالتعاون مع منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (منظمة الأولاسيفس) لتقديم الدعم للأجهزة الأعضاء في مجال التدقيق على جاهزية الحكومات المحلية لتنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

يتضمن إصدار «ما مدى جاهزية البلدان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؟» مجموعة من الدروس المستخلصة من المشروع المشترك مع منظمة الأولاسيفس، بالإضافة إلى غيره من المشاريع التي تجمع مبادرة الإنتوساي مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابعة للأقاليم الأخرى.

تتطلب عملية تعزيز المساواة بين الجنسين رفع درجة الوعي والقيادة بالقدوة الحسنة، ومن الأمثلة على ذلك:

- في سبتمبر 2019، عُقدت أول فعالية من نوعها تعنى بالقضايا الجنسانية وذلك بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية وعلى هامش مؤتمر الإنكوساي الذي عقد في موسكو.
- إصدار «نموذج مبادرة الإنتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة(ISAM)»، حيث يقدم هذا الإصدار نهجاً ومنهجية واضحة لعملية التدقيق على أهداف التنمية المستدامة، ويتضمن نموذجاً توضيحياً حول مسألة «القضاء على العنف الأسري ضد المرأة» والتي تتعلق بالغاية 5.2 من غايات أهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة الإناث 70% من مجمل أعضاء مجلس مبادرة الإنتوساي للتنمية، وهو الأمر الذي يعتبر استثنائياً في عالم إدارة المؤسسات.

وعلى الرغم مما تم إحرازه من تقدم في هذا المجال، تقر مبادرة الإنتوساي للتنمية أن إدماج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية لأي منظمة يعتبر أمراً صعباً، ولذا لم تتمكن أي دولة من تحقيق المساواة بين الجنسين بشكل كامل، كما تشهد بعض الدول معارضة لمبدأ تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

وفي هذا الصدد، أعتقد أن الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمنهاج عمل بكين هو الوقت الأمثل للعمل على تعزيز التزاماتنا وتوسيع نطاقها نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: عجلة التوازن

بقلم تيوكوردا جدي بودي كوسوما ومحمد ريزكارمن، الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية إندونيسيا

يمكن تقسيم التنمية المستدامة «التنمية التي تستوفي الاحتياجات الحالية من غير المساس بالقدرة على استيفاء الاحتياجات المستقبلية» إلى ثلاثة أبعاد متكاملة: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية. فيجب موازنة هذه الجوانب إذا كنا نريد تحقيق شعار الأمم المتحدة «المستقبل الذي نريده».

كيف يمكننا تحقيق هذا التوازن وما هو من الناحية المفاهيمية؟ يناقش هذا المقال منهجا للتدقيق على تنفيذ هدف التنمية المستدامة الذي يقوم بمقارنة أبعاد الاستدامة باستخدام البحث، والبيانات الفعلية، والظروف الراهنة، والدراسات.

إن المنهج يتبنى مفهوم «عجلة التوازن»، ويمثل أبعاد الاستدامة كنظام يتكون من ثلاثة تروس متداخلة والتي، إن تشابكت ببعضها البعض، تحركت باتجاهات متعاكسة. يمكن استخدام هذا النموذج لبيان كيفية تأثير السياسة على الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع بطريقة لا تتوافق دائما مع الاستدامة.

على سبيل المثال، غالباً ما تقوم السياسات والقواعد الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية بتجاهل أحد الجوانب من أجل تحقيق فوائد أكبر في الأبعاد الأخرى مما يتعارض مع التنمية المستدامة. يستطيع صناع السياسة المساعدة على تحريك استراتيجيات الاستدامة من خلال حساب التكاليف والفوائد المتعلقة بأثر السياسة ومراعاة الثغرات المحتملة.

مثال على دراسة حالة

من أجل المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة لمصائد الأسماك، قامت وزارة الشؤون البحرية والأسماك الإندونيسية بمنع استخدام الجرافات والشباك الكيسية في عام 2015. وكان الغرض من المنع هو وقف استخدام معدات الصيد غير المستدامة والتي تسبب تدهوراً للموارد والبيئة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد مخاوف المواطنين لأن العديد منهم شعر أن الحكومة لم تقدم حلول بديلة مناسبة.

إن هذه الحالة بشكل خاص تسلط الضوء على أهمية وطنية لوجود سياسة بيئية تركز على الجوانب البيئية،

الشكل1: أبعاد الاستدامة مع الثغرة الإشكالية

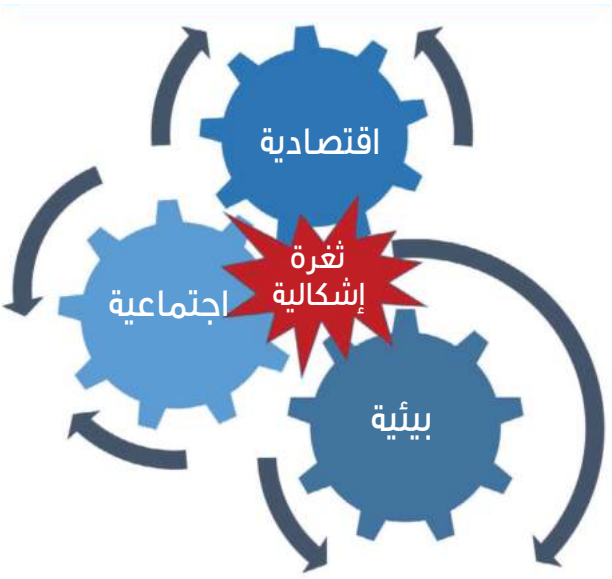

ولكنها تهمل في معالجة (أو موازنة) الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. إذ تبين الأبحاث أن عملية تنفيذ إدارة مستدامة لصيد الأسماك تسعى للمحافظة على وضعية مثالية تقوم من خلالها بموازنة أهداف مصائد الأسماك مع أبعاد الاستدامة. إن هذه العملية أيضا ترغم الحكومة على مراجعة ومراعاة عدة جوانب والتي قد تتأثر من هذه السياسة – الأطراف ذات العلاقة، والتزامن مع السياسات الأخرى، والتأثير على قدرة صائدي الأسماك المحليين، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على الاستثمار الخارجي.

إذا افترضنا أن الدوران مع عقارب الساعة يؤدي إلى التطوير، وأن الدوران عكس عقارب الساعة يؤدي إلى التدهور، فإن نموذج التروس يبين أن حركة الدوران تتطلب معالجة جميع الأبعاد الثلاثة وذلك من أجل المحافظة على الاستدامة.

عند استخدام الدراسة كمثال، فإن منع استخدام الجرافات والشباك الكيسية سيحمي البيئة على الأرجح، وبالتالي سيدور ترس البيئة مع عقارب الساعة. ونتيجة لذلك، سيدور الترس الاجتماعي عكس عقارب الساعة (التدهور الاجتماعي) مؤديا إلى حدوث ثغرة في البعد الاقتصادي.

يبين هذا المفهوم أن عملية منع استخدام الجرافات والشباك الكيسية قد تحمي البيئة من الأضرار التي تسببها هذه المعدات. ولكن، هذه السياسة تؤثر أيضا على مجالات

الشكل2: تحقيق الاستدامة من خلال إدراج عامل تمكين

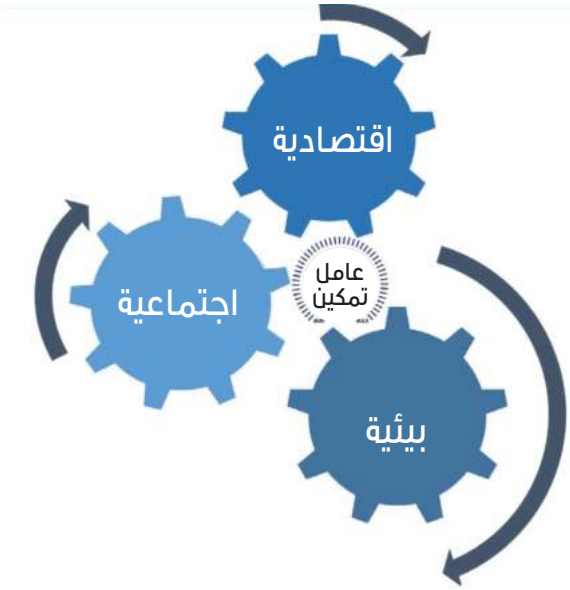

أخرى في صناعة صيد الأسماك، كما هو مبين في الدراستان المنشورتان عامي 2016 و2017، واللتان ناقشتا الآثار الاجتماعية الاقتصادية وشرحتا كيف يستفيد صائد السمك التقليدي من هذه السياسة (الصيد في المناطق التي تحوي أسماك أكثر ومنافسة أقل).

مفهوم عجلة التوازن

يبين الشكلان 1 و2 الثغرات المحتملة وكيفية تحقيق الاستدامة عندما يعرف كل الأطراف ذات العلاقة عامل التمكين اللازم (شيء ما أو أحد ما بإمكانه إحداث حدث معين) لدمجه مع الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي بإمكانها معالجة أي ثغرات.

بعض الأمثلة لعوامل التمكين تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد، والفعالية من حيث التكلفة، ومنهج الحكومة بأكملها.

تقوم عجلة التوازن بتوفير منظور أفضل حول الاستدامة وتقدم إطار عمل ومنهجاً لتحسين كيفية قيام الحكومة بوضع السياسات التي تتبنى المفهوم بشكل كامل. إضافة إلى ذلك، يمكن استخدام عجلة التوازن كقاعدة للأجهزة العليا للرقابة عند إعداد التدقيق على أهداف التنمية المستدامة والتي تستهدف توصيات تدقيق فعالة ومناسبة.

هل سلوفاكيا على استعداد لتنفيذ جدول أعمال 2030؟

بقلم لوبيكا جازدوفا، إيفيتا فابيروفا، يانا جوريوفا، وفلاديمير ماتيوس، الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية سلوفاكيا

أثناء قمة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة التي عقدت في سبتمبر 2015، قام رؤساء الدول، ومن ضمنهم جمهورية سلوفاكيا، بتبني خطة 2030 للتنمية المستدامة التي تضمنت 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة – أهداف عالمية تضع مقاصد لتغطية مختلف الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتي يجب تحقيقها بحلول عام 2030.

إن جميع الأهداف السبعة عشر على نفس القدر من الأهمية وتغطي 169 غاية عالمية قابلة التطبيق. وبناء على الظروف الوطنية، تستطيع كل حكومة أن تضع غاياتها الوطنية الخاصة بها، ويمكنها أن تقرر كيفية إدراج الغايات العالمية ضمن سياساتها واستراتيجياتها الوطنية.

تقوم الخطة الاستراتيجية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) 2017-2022 بإدراج أهداف التنمية المستدامة كأولوية شاملة، وتدعو بها الأجهزة العليا للرقابة إلى «المساهمة في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة ضمن السياق الخاص بجهود التنمية المستدامة لكل دولة».

في عام 2017، تعهد أكثر من 70 جهاز أعلى للرقابة بالمشاركة بتدقيق أداء تعاوني مبني على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة حول مدى جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويهدف التدقيق، المدعوم من قبل مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، إلى بيان أهمية الجهاز الأعلى للرقابة في المساهمة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال قدرات فريدة في إجراء تدقيقات أداء عالية الجودة. وشارك الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية سلوفاكيا (SAO)، والذي يترأسه السيد كارول ميتريك، بعدة أهداف، من ضمنها القدرة على مراجعة مدى جاهزية الحكومة السلوفاكية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتبادل الخبرات والمعرفة مع النظراء.

في الوقت الحالي، يتضمن التكليف لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سلوفاكيا ستة مجالات ذات أولوية أساسية للتنمية المستدامة:

- اقتصاد الفضة (ضمن سياق شيخوخة السكان).
- التعليم.
- الصحة، والبيئة، وجودة الحياة.
- المواصلات، والطاقة، والمدن (في سياق التغير المناخي).
- محاربة الفقر.
- العدل، والديمقراطية، والأمن.

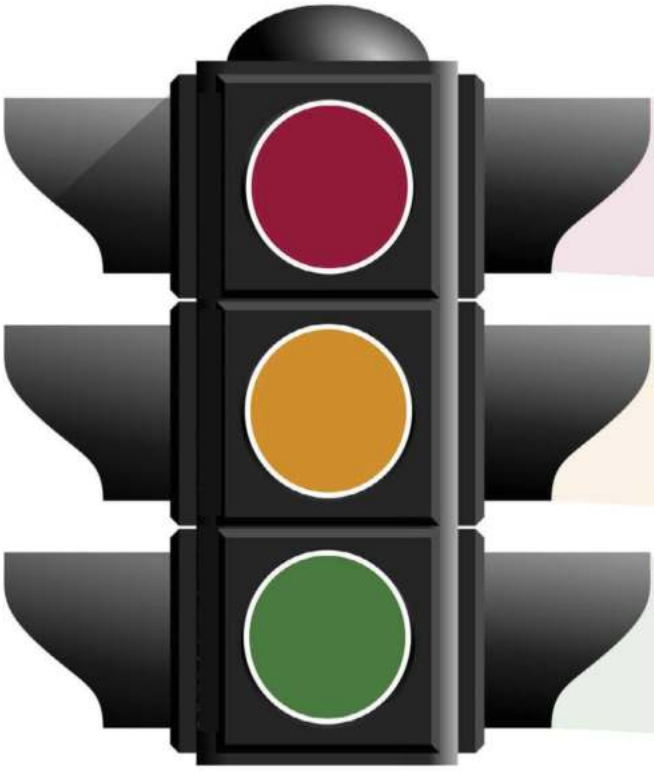

- الحملات الوطنية
- تمويل أهداف التنمية المستدامة
- قدرات أهداف التنمية المستدامة
- المراقبة
- الغايات الوطنية
- حشد الشركاء
- المسؤوليات

وفيما تم تكليف مكتب نائب رئيس الوزراء للاستثمارات والمعلوماتية (DPMO) لقيادة استعدادات الحكومة، وتكليف مكتب الإحصاءات (SO) لمراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قام الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية سلوفاكيا بإدراج كلا المنظمتين في تدقيق تم إجراؤه في الفترة ما بين سبتمبر 2015 إلى أغسطس 2018.

وكانت معايير التدقيق مبنية على التوقعات العامة – اللازمة لتحقيق جدول أعمال 2030 بنجاح في سلوفاكيا. وتم جمع البيانات باستخدام طريقتين: مراجعة مكتبية للوثائق الهامة، وإجراء المقابلات مع المدراء والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والخبراء الخارجيين. كما قام الجهاز الأعلى للرقابة السلوفاكي بتحليل البيانات باستخدام مسح للأطراف ذات العلاقة، وطرق أخرى مدروسة ذات مسؤولية ومساءلة واستشارة.

تم إجراء التدقيق بناء على ثلاثة أهداف (مقدار دمج الحكومة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وقدرة الحكومة بالنسبة إلى تحديد وتوفير الموارد لتنفيذ جدول أعمال 2030، ووضع الحكومة لآلية مراقبة ومتابعة ومراجعة وإعداد التقارير حول التقدم المحرز نحو جدول أعمال 2030.

إن التعبير عن نتائج التدقيق باستخدام الرسم البياني للإشارة الضوئية (أعلاه) يبين المجالات التي تمت بشكل كافٍ (أخضر) والتي تمت بشكل جزئي (أصفر). أما المجالات التي لم تظهر نتائجها أي خطوات ذات أهمية فهي مبينة باللون الأحمر.

أسفر التدقيق الذي دام لمدة 3 سنوات عن الملاحظات والتوصيات التالية:

الهدف 1: دمج أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني

قامت الحكومة بوضع إجراءات مؤسسية كافية لتنفيذ جدول أعمال 2030، كما يقوم مكتب نائب رئيس الوزراء للاستثمارات والمعلوماتية بتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني بالفعل.

وإن مجلس الحكومة لجدول أعمال 2030 (المجلس)، وهو جهة إشرافية على المستوى الوزاري، يقوم بدعم هذه العملية. كما تقوم مجموعة العمل لجدول أعمال 2030 وخطة الاستثمار الوطنية 2018-2030 بدعم المجلس. علاوة على ذلك، يقوم مكتب الإحصاءات بالتنسيق مع مجموعة خبراء حول المؤشرات والمراقبة.

على الرغم من أنه لم يتم ملاءمة غايات أهداف التنمية المستدامة مع استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية بعيدة المدى، إلا أنه تم اتخاذ عدة خطوات إيجابية نحو ذلك الاتجاه:

- عمل قائمة بالاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية

- مقارنة أهداف وغايات الخطة الاستراتيجية الحالية لأهداف التنمية المستدامة، وتحديد الثغرات
- تكليف نائب رئيس الوزراء بإعداد «وضع الرؤية والاستراتيجية لجمهورية سلوفاكيا بحلول 2030»، والتي تهدف إلى وضع غايات وطنية ذات أهمية، ومؤشرات ذات علاقة قابلة للقياس ضمن مجالات الأولوية الأساسية الستة.

بما أن جدول أعمال 2030 يتمحور حول الشعب، يوصي الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية سلوفاكيا الحكومة بعمل حملات لزيادة الوعي العام من خلال مختلف وسائل الإعلام. وبشكل خاص، يوصي الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية سلوفاكيا مكتب نائب رئيس الوزراء للاستثمارات والمعلوماتية بالآتي:

- إيجاد استراتيجية تواصل تحتوي على رسائل ملائمة لمجموعات محددة – المسؤولين الحكوميين، وممثلي جهات الإدارة الذاتية، والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والأفراد المواطنين.
- تنسيق الأنشطة لإشراك البرلمان ورئيس جمهورية سلوفاكيا ضمن جهود تنفيذ جدول أعمال 2030.

إضافة إلى ذلك، يوصي الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية سلوفاكيا كلا من مكتب نائب رئيس الوزراء للاستثمارات والمعلوماتية (DPMO) و مكتب الإحصاءات (SO) بالتعاون بصورة وثيقة أثناء إعداد «وضع الرؤية والاستراتيجية لجمهورية سلوفاكيا بحلول 2030».

الهدف 2: القدرة والموارد الوطنية

لم يتم تأمين الموارد المالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن الميزانية الوطنية، وبما أنه لم يتم الانتهاء من تحديد الغايات الوطنية، تظل التكاليف المعنية غير معروفة. ويتوخى مكتب نائب رئيس الوزراء للاستثمارات والمعلوماتية (DPMO) دعما ماليا جزئيا لتحقيق الغايات الوطنية من خلال الاتحاد الأوروبي (EU) والأموال غير الحكومية.

قامت الحكومة بتحديد وتأمين القدرات والموارد الضرورية الكافية لتنسيق عمليات الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن لن يتم تأمين التمويل حتى نهاية عام 2020. يوصي الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية سلوفاكيا مكتب نائب رئيس الوزراء للاستثمارات والمعلوماتية (DPMO) بالآتي:

- المبادرة بالتواصل الوثيق مع وزارة المالية وذلك من أجل (1) تحديد الموارد المالية الوطنية لتحقيق جدول أعمال 2030 والغايات الوطنية، و(2) ضمان أن التمويل الوطني يستمر حتى ما بعد عام 2020 (عندما ينتهي التمويل من الاتحاد الأوروبي)
- البدء بتواصل داخلي وثيق مع فريق التنسيق المركزي التابع لمكتب نائب رئيس الوزراء للاستثمارات والمعلوماتية (DPMO) لتحديد مخصصات التمويل من الاتحاد الأوروبي للفترة 2021-2027، وضمان أن هذه المخصصات متوافقة مع الغايات الوطنية لجدول أعمال 2030.

الهدف 3: الآلية الوطنية لمراقبة، ومتابعة ومراجعة وإعداد التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة

قامت الحكومة باتخاذ خطوات أولية لوضع آليات المراقبة وإعداد التقارير حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

يقوم مكتب الإحصاءات (SO) بمراقبة سير العمل، ويقوم مكتب نائب رئيس الوزراء للاستثمارات والمعلوماتية (DPMO) بمتابعة ومراجعة وإعداد التقارير حول التقدم المحرز. ويتوقع أن يتم الانتهاء من أول تقرير ملخص حول جهود تنفيذ الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة بحلول 30 يونيو 2020. وسيتم نشر التقارير اللاحقة مرة واحدة كل عامين حتى 2030.

في ديسمبر 2016، قام مكتب الإحصاءات (SO) بنشر تقرير «جمهورية سلوفاكيا وأهداف التنمية المستدامة لجدول أعمال 2030»، والذي يحدد المؤشرات الوطنية لتحقيق جدول أعمال 2030. كما قام مكتب الإحصاءات (SO) مؤخرا بتحديد المؤشرات الوطنية ومؤشرات الأمم المتحدة العالمية وذلك لتحديد الثغرات.

إن المنهجية المتعلقة بالتدقيق على المؤشرات العالمية تتطلب تحديد البيانات ومصادر البيانات المفقودة أو ذات الجودة الضعيفة. ولكن، فقط 96 من تلك المؤشرات (يوجد 241 مؤشرا) لها تعريفات ومنهجيات محددة.

يوصي الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية سلوفاكيا أن يقوم مكتب الإحصاءات بالتواصل مع وزارة المالية لضمان الاستدامة في مراقبة سير عمل جدول أعمال 2030. وخصوصا مع الحاجة المحتملة لزيادة ميزانية مكتب الإحصاءات حسب المهام الإضافية المتعلقة بمعالجة البيانات والموارد البشرية.

على الرغم من اتخاذ خطوات أولية فعالة، توصّل التقرير إلى أن حكومة جمهورية سلوفاكيا (في نهاية التدقيق) لم تكن مستعدة بشكل كافٍ لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

لمطالعة التقرير كاملاً، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

https://www.nku.gov.sk/web/sao/ reports

أخبـــار الإنتوسـاي

تبادل الخبرات يعود
بالنفع على الجميع

الأمانة العامة تستضيف الرئيس والاجتماع التنسيقي لأهداف التنمية المستدامة

عقد الأمين العام للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) د. مارجت كراكر، ورئيس الإنتوساي أليكسي كودرين محاورات وثيقة حول مستقبل الإنتوساي. وسلطت النقاشات خلال اجتماع فبراير الضوء على أهمية التدقيق الاستراتيجي، ودور الجهاز الأعلى للرقابة في التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتبادل المعزز للبيانات والرقمنة، وكذلك تأسيس جامعة الإنتوساي الإلكترونية.

بصفتها منصة التنسيق والمعلومات لأهداف التنمية المستدامة للإنتوساي، نظمت الأمانة العامة اجتماعاً خاصاً بتنسيق أهداف التنمية المستدامة في 13 فبراير 2020. وتضمن الاجتماع ممثلين من مؤسسات الإنتوساي العالمية المشاركة في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة – الأمانة العامة للإنتوساي، ورئيس الإنتوساي، ورؤساء لجان الأهداف، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، وفريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي، ومجموعة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات الاستدامة الأساسية، ومجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي، واللجنة الفرعية لتدقيق الأداء. كما وركز الاجتماع على تبادل الأنشطة والأعمال السابقة والحالية، وتبادل الأفكار حول التساؤلات المحورية الناشئة من الخبرات، ومناقشة أهم التحديات المستقبلية التي تواجه عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقام المشاركون بوضع خطة عمل لتوجيه وإرشاد الإنتوساي حتى عام 2022.

الخطة الاستراتيجية للإنتوساي 2023-2028: فريق العمل يعقد اجتماعه الافتتاحي

خلال الاجتماع الـ 72 لمجلس مديري المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) الذي عقد في سبتمبر 2019، تمت إعادة إنشاء فريق عمل الإنتوساي المعني بالتخطيط الاستراتيجي (TFSP). إن فريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي – الذي يترأسه مكتب مسائلة الحكومة الأمريكي (GAO)، ويتكون من الأمين العام، ورؤساء الأهداف ونوابهم، وأعضاء لجنة السياسة والتمويل والإدارة، ورؤساء وأمناء المنظمات الإقليمية ومنظمات الإنتوساي، ومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، ومجلة الإنتوساي، ورئيس ونائب رئيس منتدى الإنتوساي للتصريحات المهنية (FIPP) – هو مصمم لضمان استمرارية الخطة الاستراتيجية للإنتوساي 2023–2028، والمراقبة السليمة لعملية تنفيذها.

قال السيد جين دودارو، الرئيس والمراجع العام لمكتب مساءلة الحكومة الأمريكي (GAO) خلال الاجتماع الافتتاحي لفريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي والذي عقد في 26 فبراير 2020 «تقدم الإنتوساي قيمة كبيرة لأعضائها، بالإضافة إلى المواطنين بشكل عام. وتوفر خطتنا الاستراتيجية القادمة الفرصة للبناء على ذلك النجاح».

وقد اجتمع قادة الإنتوساي ممثلين 21 جهازا رقابيا من أجل الاجتماع الافتتاحي الذي عقد بواسطة الفيديو، وذلك لتوفير رؤية نحو التحديات والتوجهات العالمية، وأفضل الممارسات من أجل جمع مساهمات أعضاء الإنتوساي، والتوصيات حول إيجاد كفاءات تشغيلية لفريق العمل.

التحديات والتوجهات العالمية

سلط المشاركون الضوء على العديد من التحديات والتوجهات التي تؤثر على مجتمع المساءلة العالمي، من ضمنها إدارة الكوارث (حالات الطوارئ الصحية)، وشؤون الهجرة والهجرة الجماعية، والتغير المناخي، والنفايات الإلكترونية. ذلك بالإضافة إلى الأزمات المالية والاقتصادية، والتدفقات المالية غير المشروعة وغسيل الأموال، وأثر العلم والتكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وقواعد البيانات المتسلسلة (البلوكشين)، والتعلم الآلي، حيث أن الاستمرار بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمثل موضوعا مشتركا بين الوفود.

مساهمات أعضاء الإنتوساي

أضاف السيد دودارو «كما قمنا به في السابق، يظل فريق العمل الحالي ملتزماً بشكل كبير بعملية التخطيط الاستراتيجي على نحو صريح وشامل، ويقوم بمراعاة كل وجهات النظر بشكل كامل».

تعتزم جهود فريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي المساهمة بمنهج علني وشامل من خلال التواصل الخارجي، والمسح البيئي الداخلي والخارجي، والمراجعة الدقيقة لأنشطة الإنتوساي الحالية، والوثائق الإدارية والاتفاقيات. وعبّر المشاركون عن الحاجة لإدراج تحليل «نقاط القوة والضعف، والفرص والمخاطر» ضمن المسح الداخلي والخارجي، ومراعاة المناهج التي تحوّل المخاطر إلى فرص، والاستفادة من تقرير حصر المنجزات العالمية الخاص بمبادرة الإنتوساي للتنمية، وتنسيق أنشطة المسح الداخلي مع المنظمات الإقليمية، ومقارنة وضم مبادرات الأهداف التابعة للإنتوساي، وتبادل جميع المساهمات المستلمة مع مجتمع الإنتوساي على نحو أوسع.

عمليات فريق العمل

إن فريق العمل المعني بالتخطيط الاستراتيجي – والذي يهدف إلى تجسيد رسالة الإنتوساي، والقيم الأساسية والتقاليد – يعتبر إعلان موسكو، وتقرير الأداء والمساءلة النصفي الخاص بالإنتوساي، بالإضافة إلى التقارير من أجهزة الإنتوساي، والمنظمات الإقليمية، والشركاء الخارجيين، كمدخلات للخطة الاستراتيجية. كما اتفق الحضور أن الاستفادة من التفكير الاستراتيجي والتوجهات العالمية هو أمر حيوي، وأبرزوا الحاجة إلى الاستمرار بإيصال قيمة الإنتوساي من خلال الخطة الاستراتيجية. كما اقترح أعضاء فريق العمل استخدام وسائل أكثر فعالية وتركيز لعملية إيصال الرسائل عن طريق منهج تواصل مطوّر، وأكدوا على الأهمية المستمرة لمحاربة الفساد، وتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وتنفيذ المعايير.

كما عبر السيد دودارو عن خالص تقديره للمدخلات والاهتمام بعملية التخطيط الاستراتيجي، وأكد أن هذه الآراء «حاسمة لضمان الاستمرار بالتطوير كمنظمة حيوية وشمولية حيث أن الخبرات المتبادلة تفيدنا جميعاً».

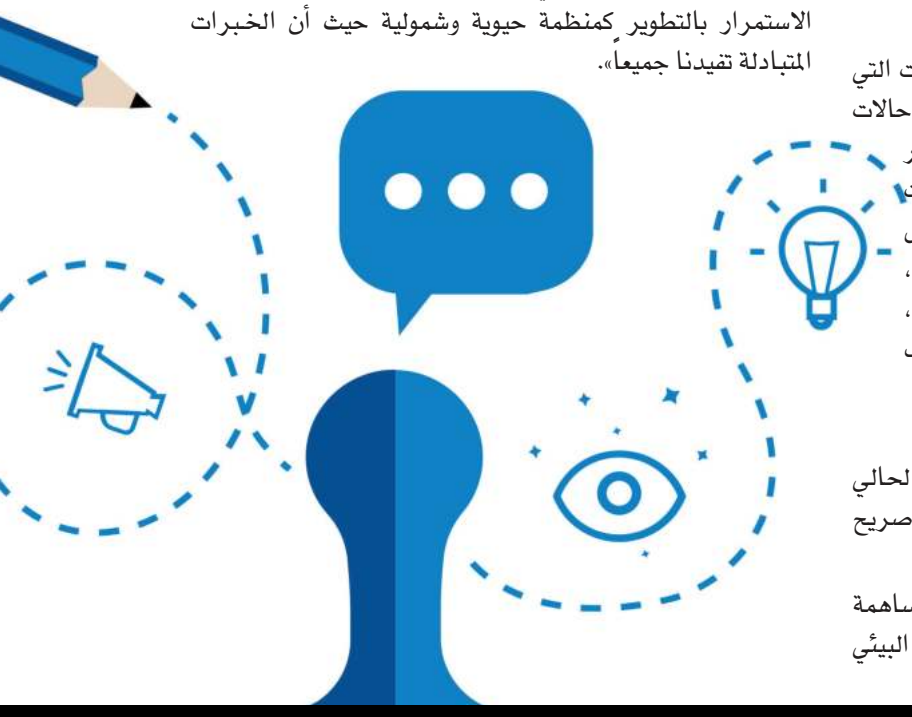

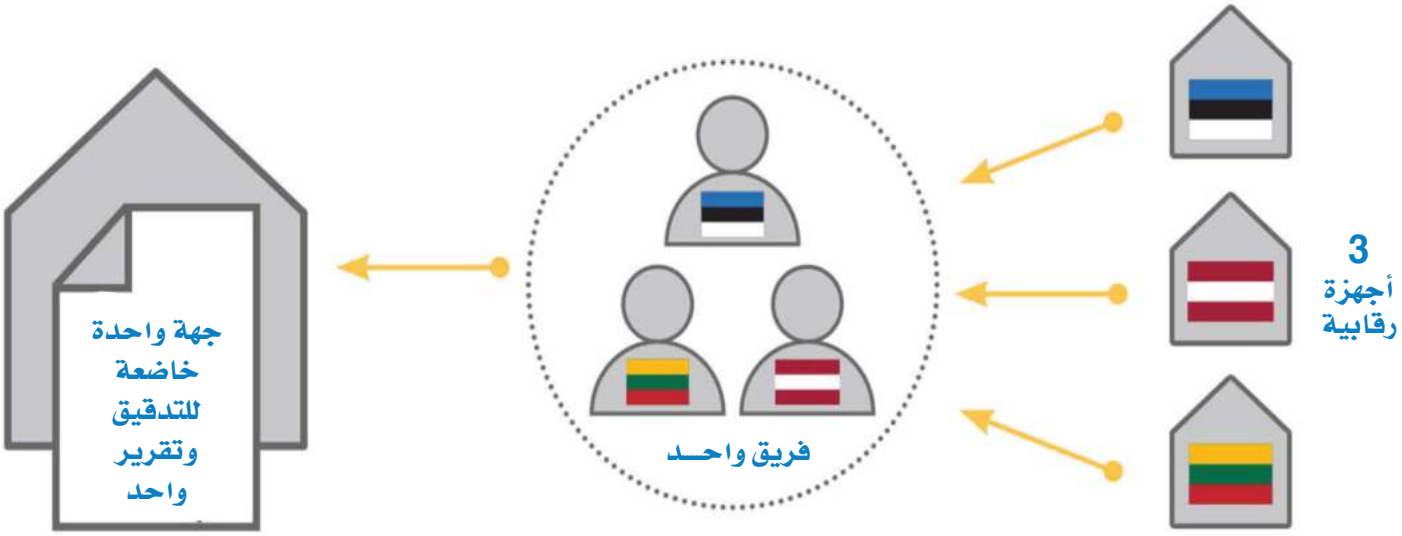

الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابعة لإقليم البلطيق تكتسب خبرات جديدة من خلال التدقيق المشترك

مع تطور مشاريع التعاون عبر الوطنية، كثيراً ما تتوسع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أعمال التدقيق لتتجاوز حدودها الوطنية، كما تقوم بعقد شراكات تعاونية لتلبية بعض الاحتياجات المتعلقة بعمليات التدقيق، حيث تقدم تلك الفرص المشتركة منصات لتعزيز الخبرات العملية والتشجيع على ثقافة التعاون، إلى جانب إثراء الكفاءات المهنية بصورة آنية.

وعلى صعيد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دول البلطيق – إستونيا ولاتفيا وليتوانيا– نشأت هذه الفرصة عندما قامت حكومات تلك الدول الثلاث في عام 2014 بإنشاء المشروع المشترك الخاص بالسكك الحديدية لدول البلطيق، ويعتبر هذا المشروع مبادرة مشتركة تم التصديق عليها بموجب اتفاق حكومي دولي في عام 2017. من المقرر أن يتم تسليم المشروع في عام 2026، والذي يعتبر أكبر مشروع يخص البنية التحتية للسكك الحديدية في المنطقة، كما يستهدف ضم دول البلطيق إلى شبكة السكك الحديدية الأوروبية.

وفي عام 2016، قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدول البلطيق بتوقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى مراقبة تطوير وتنفيذ هذا المشروع الفريد والأول من نوعه، وكانت عملية التدقيق المشترك فريدة أيضاً حيث قامت تلك الدول الثلاث بتشكيل فريق تدقيق واحد لدراسة وفحص جهة واحدة خاضعة للتدقيق من قبل كل منهم. ونظراً لتباعد أعضاء فريق التدقيق جغرافياً فقد أثبتت التكنولوجيا جدواها في إتاحة التنظيم والتواصل الفعال، ولاسيما من خلال ما تقدمه التكنولوجيا من وسائل التخزين الآمن والاتصال عبر شبكة الإنترنت.

ركزت عملية التدقيق على إدارة المشاريع وعمليات نظم الرقابة الداخلية ومدى توافر الموارد المالية على المدى البعيد. لقد استندت عملية التدقيق هذه على نهج استشرافي، ولذا فقد حرص فريق التدقيق على تحليل شروط معينة، ومنها ضرورة التأكد من وجود إطار عمل فعال واقتصادي يخص عمليات الشراء وإدارة العقود وقادر على معالجة أي أوجه قصور يتم اكتشافها خلال عملية التدقيق.

بدأ العمل الميداني في عام 2018، وقام فريق التدقيق حينئذ (يتألف الفريق من مدققين اثنين على الأقل من كل جهاز من الأجهزة الرقابية الثلاث) بفحص أسئلة ومعايير التدقيق ومن ثم الاتفاق على الاستنتاجات الرئيسية، والتي ارتكز عليها تقرير التدقيق فيما بعد. كما تم تشكيل لجنة توجيهية تضم ممثلاً واحداً من كل جهاز رقابي للبت في أي مسائل هامة تنشأ أثناء عملية التدقيق.

وفي ختام عملية التدقيق قامت كل من تلك الأجهزة الرقابية وبشكل منفصل بإجراء فحص لمراقبة الجودة، في حين أنها اشتركت جميعها في صياغة التقرير النهائي للتدقيق، والذي تم التصديق عليه إلكترونياً من قبل رؤساء الأجهزة ومن ثم نشره في دول البلطيق الثلاث وبشكل متزامن.

وجدير بالذكر أن هذا التدقيق المشترك أسفر عن توصيات من شأنها تحسين إدارة مشروع السكك الحديدية لدول البلطيق وما يتعلق به من عمليات تشغيلية وخطط مالية، هذا وسوف تواصل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في كل من إستونيا ولاتفيا وليتوانيا تعاونها للعمل على مراقبة ورصد تنفيذ هذه التوصيات وبشكل مشترك.

توضح لنا هذه الفرصة/التجربة أن باستطاعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من مختلف الدول الاتحاد فيما بينها بشكل فعال في سبيل إنجاح عملية التدقيق على أي مشروع من المشاريع الإقليمية الهامة ومن ثم متابعة تنفيذه وتقديم التوصيات بشأنه.

انقر هنا للاطلاع على الجدول الزمني الكامل للمشروع.

رئيس منظمة الأولاسيفس يصبح عضواً فخرياً في منظمة الأوسيفس

في الثاني عشر من مارس 2020، قرر رئيس منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أمريكا الوسطى والكاريبي (الأوسيفس) ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في غواتيمالا ، الدكتور إدوين سالازار جيريز ، منح السيد نيلسون شاك يالتا، المراقب العام لجمهورية بيرو ورئيس منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس)، لقب عضو فخري في منظمة الأوسيفس.

هذا وشهدت الجمعية العامة لمنظمة الأوسيفس التي استضافها الجهاز الغواتيمالي خلال الفترة من الثاني عشر إلى الرابع عشر من مارس 2020 مناقشات حول الموضوعات التالية:

- الفرص والتحديات المتعلقة بعملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- النزاهة ومكافحة الفساد، مع التركيز على التقنيات الجديدة للإشراف الحكومي.

وجدير بالذكر أن منظمة الأوسيفس تعتبر إحدى المجموعات دون الإقليمية التابعة لمنظمة الأولاسيفس، والتي تضم الأجهزة الرقابية لكل من بيليز وكوستاريكا وكوبا وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وبورتوريكو.

منظمة الأولاسيفس ومبادرة الإنتوساي للتنمية تستضيفان ورشة عمل حول عمليات الشراء المستدامة

أطلقت منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (منظمة الأولاسيفس) ومبادرة الإنتوساي للتنمية عملية تدقيق تعاوني حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي سوف يتولى فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لجمهورية كوستاريكا دور المنسق الرئيسي.

وفي مطلع شهر مارس عقد كل من رئيس مبادرة الإنتوساي للتنمية ورئيس منظمة الأولاسيفس ورشة عمل افتتاحية، شارك فيها ممثلي مبادرة الإنتوساي للتنمية ورؤساء الأجهزة الرقابية لبوليفيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان وهندوراس وبيرو، كما حضرها وفود رفيعو المستوى وخبراء دوليون من الأجهزة الرقابية في كل من الأرجنتين وبيليز وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك وباراغواي وبيرو وإسبانيا.

وقد جاءت عملية التدقيق التعاوني بغرض المساهمة في ممارسات الشراء المستدامة في إطار السياق المحلي وفي ظل مراعاة الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة والغاية 12.7، والتي تدعو للاستهلاك والانتاج المستدامين.

وقد تناولت ورشة العمل الإجراءات التي نص عليها الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، ومنها على سبيل الذكر تعزيز كفاءة الموارد والطاقة والبنية التحتية وعمليات الشراء المستدامة، كما تحاور المشاركون في الورشة حول استخدام تحليل البيانات في إجراء عمليات تدقيق الأداء.

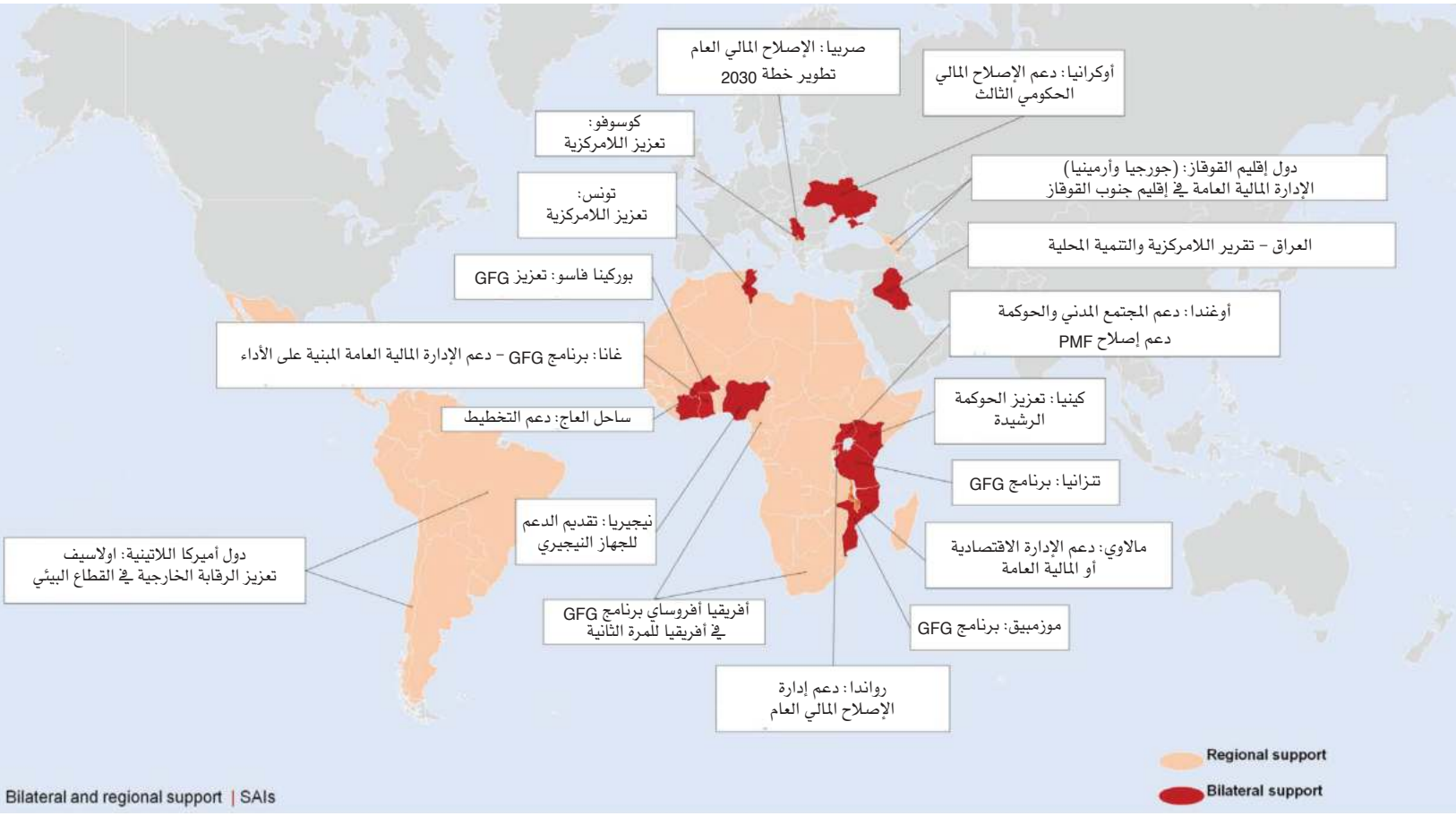

الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة:

شركاء مهمين بالنسبة لمؤسسة التعاون التنموي الألمانية

نظرة عامة

تعتبر الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة شركاء أساسيين للمؤسسة الألمانية للتعاون التنموي في تعزيز أداء نظام الإدارة المالية العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وضمن مشروعها «خطة مارشال في أفريقيا» أشادت الوزارة الألمانية الإتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية بالدور البارز الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في حماية الموارد العامة.

يعتبر دعم الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة جزءاً لا يتجزأ من دور المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي لتعزيز الحوكمة المالية الرشيدة، وهو نهج شامل ومنتظم مبني على القيم ويهدف إلى تقوية نظم الإدارة المالية العامة عن طريق جمع الخبرات الفنية مع المبادئ المعيارية وتحليل الاقتصاد السياسي الخاص بالإصلاح.

ملخص

أقامت المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي شراكة مع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ومنظماتها الإقليمية مثل منظمة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأولاسيف) والمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأفروساي) لأكثر من 30 عاماً.

تدعم حالياً (مارس 2020) المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي عمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة من خلال مشروعات تعاون في 16 دولة – أرمينيا وبوركينا فاسو، جورجيا وغانا والعراق وكينيا وكوسوفو وملاوي والموزمبيق ونيجيريا ورواندا وصربيا وتانزانيا وتونس وأوغندا وأوكرانيا- كما وتقوم بإنشاء تعاون جديد مع جهاز ساحل العاج (كوت ديفوار).

التدقيق الشامل في مكتب التدقيق الوطني في تنزانيا: يطبق المدققون مهاراتهم الجديدة في العمل عن طريق مراجعة عقود البناء ذات القيمة العالية

منهجية الدعم

خلال عمليات الدعم التي تقدمها المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي، يتم تطبيق منهج متعدد المستويات لتنمية القدرات يساعد على توعية الشعوب والمؤسسات والمجتمعات وتعزيز وخلق والتعايش والحفاظ على القدرات مع مرور الزمن والاستمرار بإعادة التكيف مع الظروف المتغيرة. وتدمج المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي تنمية القدرات البشرية للمدققين مع التنمية المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. كما وتقوم المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي بدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة على مستوى النظام عن طريق تبني التعاون مع غيرها من ممثلي الإدارة المالية العامة.

يمكن توجيه الدعم عن طريق التعاون المالي – من خلال مؤسسة الائتمان لإعادة الإعمار KfW – بالإضافة إلى التعاون الفني – عن طريق المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي.

أمثلة حول الدعم

عمليات تدقيق شاملة على المستوى المحلي في تنزانيا

يقدم التعاون الفني الذي يجمع ما بين المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي مع مكتب التدقيق الوطني في تنزانيا مثالاً ممتازاً حول تنمية القدرات البشرية للمدققين. واستناداً على الخبرات الموجودة في الجهاز الوطني الألماني وغيره من الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الإقليمية، قام مكتب التدقيق الوطني التنزاني بتدريب 195 مدقق في مجال التدقيق الشامل على المستوى المحلي.

خلال فترة التدريب التي تستغرق أسبوعان من الزمن، تعلم المدققون كيفية الجمع ما بين جوانب التدقيق على الأداء والتدقيق النظامي في مجال إدارة العقود. ثم يقوم فيما بعد المدققين ممن تلقوا التدريب بتطبيق هذه المهارات الجديدة في عملهم عن طريق مراجعة عقود البناء عالية القيمة. إذ يتم عرض نتائج التدقيق في فصل مخصص ضمن التقرير السنوي الذي يقدمه مدقق ومراجع عام مكتب التدقيق الوطني التنزاني إلى البرلمان. وابتداءً من مارس 2019، أصدر مكتب التدقيق الوطني التنزاني عدد 164 من توصيات التدقيق حول إدارة السلطات الحكومية المحلية كما ويتم الآن تطبيق عمليات التدقيق الشاملة على نحو مستقل.

تعزيز التكليف المناط إلى الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في جورجيا

يعتبر التعاون الفني مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في جورجيا مثالاً حول الدعم التنموي المؤسسي الذي

تقدمه المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي. حيث يتم تغطية العديد من العمليات المؤسسية عن طريق مشروع ثنائي يجمع ما بين جهاز جورجيا والجهاز الألماني، إذ يركز الدعم الذي تقدمه المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي على تعزيز عمليات تدقيق الأداء الخاصة بالجهاز الرقابي.

الصورة(ص37): التدقيق الشامل في مكتب التدقيق الوطني في تنزانيا: يطبّق المدققون مهاراتهم الجديدة في العمل عن طريق مراجعة عقود البناء ذات القيمة العالية.

وتعاون الأطراف ذات العلاقة (كالبرلمان ووزارة المالية والمجتمع المدني) والتكليف القانوني المناط إلى الجهاز الرقابي.

وبهذا، فإن البرلمان الجورجي يدرك أهمية استقلالية التدقيق الخارجي للحصول على رقابة تشريعية فعالة عبر تطبيق الدستور الجديد لجورجيا والذي بدوره قام بتحديث قانون مكتب تدقيق الدولة ليكون قانوناً أساسياً ويمنح الجهاز الجورجي الحق بمخاطبة محكمة جورجيا الدستورية.

كما وأنه في عام 2018، أكمل البرلمان التعديلات المطلوبة على القوانين والإجراءات البرلمانية التي تمنح مؤسسة التدقيق المستقلة الصلاحيات اللازمة للقيام بالتدقيق المالي الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع البرلمان عن طريق تشكيل لجنة فرعية حول الميزانية والشؤون المالية تختص بمراجعة تقارير التدقيق.

> لكي يكون الجهاز الرقابي أكثر فعالية، من المهم أن يكون هناك تعاوناً فعالاً مع ممثلي نظم الإدارة المالية العامة الأخرى

تعزيز نظم المساءلة الوطنية في غانا وأوغندا

لكي يكون الجهاز الرقابي أكثر فعالية، من المهم أن يكون هناك تعاوناً فعالاً مع ممثلي نظم الإدارة المالية العامة الأخرى. وبهذا فإن تعزيز التعاون على مستوى النظام يعتبر أحد الجوانب الهامة في دعم المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي للحوكمة المالية الرشيدة.

في غانا، يركز التعاون الفني على تعزيز واجهة التواصل ما بين الجهاز الرقابي والمؤسسات الأخرى – كالبرلمان ووزارة المالية ووكالة التدقيق الداخلي والجهات الخاضعة للتدقيق والمجتمع المدني– والتي يتعين عليها التصرف وفقاً لنتائج وتوصيات الجهاز الرقابي. إذ أن وجود تعاون وتبادل أفضل يساعد على تحسين شمولية تقارير الجهاز الرقابي مما قد يعزز الأثر.

وبهذا، فإن التعاون الفني يسهّل عقد ورش العمل المشتركة لمناقشة تقارير الجهاز الرقابي وجلسات الاستماع العامة لإشراك الوزارات والدوائر والوكالات إلى جانب التجمعات على مستوى المدينة والبلدية والمقاطعة، كما وتدعم المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي جلسات تبادل الملاحظات ومشاركة المعلومات مع وكالة التدقيق الداخلي حول كيفية تحسين عمليات الرقابة الداخلية وأعمال لجنة التدقيق. وباستخدام التكليف المناط إلى الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في غانا لاسترداد الأموال المصروفة بغير وجه حق، فقد استرجع الجهاز الرقابي ما يقارب 10.5 مليون يورو في عام 2018 عبر إصدار عدد 112 شهادة رسوم إضافية. لقد تم إنفاق هذه المبالغ في الماضي بصورة غير قانونية أو تم حجزها بشكل سري من قبل الموظفين ويعكس ذلك ضعف الرقابة الداخلية بشكل كبير.

إلى جانب أن الجهاز الرقابي في غانا وبدعم من مؤسسات التعاون الفني الإقليمية، فقد تم إطلاق تطبيق الهاتف النقال المعروف باسم «عين المواطن» والذي يسمح للمواطنين تقديم آرائهم حول الخدمات العامة وجودة البنية التحتية لمساعدة الجهاز الرقابي في اتخاذ ما يلزم فيما يخص التخطيط لعمليات التدقيق. وخلال الشهور الثلاث الأولى بعد إطلاقه، تلقت المنصة ما يفوق الـ500 تقرير وتم استكمال 10 تحقيقات تهدف بشكل أساسي إلى تحسين المرافق الصحية وخدمات تحصيل الإيرادات.

يعكس التعاون الفني مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في أوغندا دعم المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي على مستوى النظام. ومنذ 2014، يدعم التعاون الفني الشراكة بين مكتب المدقق العام وهيئة التفتيش الحكومية والمشتريات العامة وهيئة التصرف في الأصول العامة. وقد امتدت الجهود المشتركة والتي بدأت من خلال تحاور متعدد عالي المستوى ليشتمل الآن على المزيد من الجوانب الفنية ويتضمن مشرفون على المستوى التشغيلي.

ومن ضمن المنافع زيادة الاستشارات وتبادل المعلومات وتنظيم النشاطات المشتركة فيما بين المؤسسات الثلاث وفقاً للتكاليف التنظيمية. كما وقد ساهمت الجهود المشتركة باستخدام أفضل لأعمال المؤسسة وتعزيز إحالة القضايا وبهذا تقوية نظام المساءلة.

ويكمل التعاون المالي الألماني التعزيز المؤسسي عن طريق تقديم البنية التحتية المطلوبة بما في ذلك مباني المكاتب وتقنية المعلومات.

في غانا، يدعم التعاون المالي التركيبة الإقليمية للجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة عن طريق إنشاء حتى 25 مكتباً على مستوى المقاطعة. وتدعم المساهمة الوطنية لغانا الحصول على العقارات وصيانة المكاتب إلى جانب تعيين 80 موظفاً إضافياً. وبهذا الاستثمار، يهدف الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة إلى رفع مستوى أدائه في إتمام عمليات التدقيق من 66% إلى 95% خلال ثلاثة سنوات بعد استكمال البناء.

في أوغندا، يدعم التعاون المالي تنفيذ نظام إدارة المعلومات الرقمية وإنشاء مكاتب إقليمية وبهذا دعم أداء وامتداد عمل الجهاز الرقابي.

من خلال المشاركة في التدقيق التعاوني للأولاسيف، تساهم الأجهزة الرقابية في أميركا اللاتينية والكاريبي على حماية المناطق المحمية مثل الغابة الاستوائية في البرازيل

تعزيز دور الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في إدراك أهداف التنمية المستدامة

إن الدعم الثنائي الذي تقدمه المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي يكمله التعاون الفني مع مجموعات مختارة من الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الإقليمية مثل الأولاسيف والأفروساي والتي بدورها توفر التنمية اللازمة لقدرات الأجهزة الأعضاء وتبني التعلم من الأقران والتي تم إعدادها خصيصاً لمعالجة القضايا الناشئة في التدقيق. وكانت مجموعات الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الإقليمية شركاء أساسيين في تعزيز دور الأجهزة الرقابية في إدراك أهداف التنمية المستدامة.

في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يركز التعاون الفني مع الأولاسيف على رفع مستوى التدقيق البيئي عن طريق مشروع يساهم في تعزيز عمليات التدقيق والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة الداخليين والخارجيين، بما فيهم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة والبرنامج البيئي وإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد الدولي لحفظ البيئة.

تدعم المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي تنفيذ عمليات تدقيق تعاونية تتمحور حول أهداف التنمية المستدامة على عدد من الموضوعات مثل جاهزية الحكومة لتنفيذ جدول أعمال 2030 وفعالية المناطق المحمية في الحفاظ على التنوع الحيوي (الهدفين 14 و15 من أهداف التنمية المستدامة) والتشجيع على استخدام الطاقة المتجددة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة).

وفي أفريقيا، فإن التعاون الفني مع المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الناطقة باللغة الإنجليزية (أفروساي- إي) قد نتج عنه إصدار إطار عمل خاص بإعداد تقارير الإدارة المالية العامة للجهاز الرقابي - وهي أداة تسمح لمدققي الجهات الحكومية قياس أداء عمليات الإدارة المالية العامة طيلة فترة دورة الميزانية. كما وتقوم الأداة بقياس المهام الرئيسية للإدارة المالية العامة وتتعامل مع المؤسسات الأساسية كوزارة المالية والبرلمان وسلطة الإيرادات إلى جانب وزارات وإدارات الصرف. وغالباً ما يتضمن اختيار القطاع الوزاري وزارتي التربية والصحة ويكون ذلك وفقاً للتأثير المحتمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وجهة نظر

إن تحقيق الحوكمة المالية الرشيدة دون أجهزة رقابية ذات أداء عالي يعتبر أمر غير واقعي. إذ أن مساهمات الجهاز الرقابي لتحقيق إدارة مالية عامة فعالة ومتكافئة متطلب أساسي لتحقيق أهداف التنمية وستستمر المؤسسة الألمانية للتعاون التنموي بشراكتها مع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة من أجل تطوير قدراتها وتعزيز أدائها.

تطوير تحليل الميزانية باستخدام التعلم الآلي، تحليل البيانات

بقلم د. نانزيو ماريو تريتو، دكتوراه في الفلسفة - قاضي تحقيق في محكمة الحسابات الإيطالية

تقوم أقسام التدقيق الإقليمية في محكمة الحسابات الإيطالية، الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة للدولة، بتنفيذ مختلف المهام بما في ذلك تحليل حسابات السلطات المحلية للتحقق من دقة البيانات واستدامة نظام المحاسبة. وتتكون منطقة بوليا من ٢٥٧ بلدية وغيرها من الجهات (كالسلطات الصحية المحلية والجامعات) التي يجب التدقيق عليها بشكل سنوي وتتضمن حسابات وملاحق متعددة مما يخلق عملية تحليل معقدة غالباً ما ينفّذها قاضي التحقيق وموظفيه.

ومع هذا، ففي السنوات الحالية، تم تبني إجراءات تشريعية معينة تلزم السلطات بإدخال المعلومات المطلوبة بشكل رقمي إلى النظام والذي بدوره ييسر عملية جمع البيانات والتفسير والشرح. وفيما أن النظام الجديد يسمح بجمع البيانات المحسّنة، إلا أن السياق

الوطني (٧٩٠٤ بلدية والمئات من الجهات على مستوى الإقليم والمحافظات والمدن) يجعل تحليل جميع المستندات والبيانات بالعمق المطلوب عملية صعبة.

لتحسين العمل الرقابي، قامت منطقة بوليا مؤخراً بتنفيذ آليات معينة - تقنيات حديثة لتحليل البيانات والتعلم الآلي- تمكّن من معالجة أحجام كبيرة من المعلومات وتحليل كميات هائلة من البيانات.

دون مساعدة أو تدخل من الإنسان، يزود التعلم الآلي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي قدرات النظام ليمكنه من التطور والتعلم تلقائياً وفقاً للتجارب السابقة. وتبدأ عملية التعلم بالملاحظات (البيانات) - والبحث عن أنماط وتطوير أفضل للبيانات وفقاً للأمثلة المقدمة. وقد تم تصميم نظام المنطقة للإبلاغ عن أية انحرافات عن المقاييس المعيارية (القيود الموضوعة التي تشير إلى الحالة الطبيعية). وفي حين يتم إدخال البيانات في النظام، يقوم البرنامج بتنبيه الموظفين حول أي مفارقات يتم رصدها.

على سبيل المثال، ينص التشريع الإيطالي إلى أنه يتوجب على البلدية الحفاظ على أموال كافية لمواجهة أية مصروفات مستقبلية تنتج عن الدعوى القضائية القائمة. حيث أن البلديات لا تقوم دائماً بمثل هذه الأحكام، فقد لا يتوفر لديها السيولة المطلوبة، إذ أنه وعن طريق قياس هذه الحالات وفقاً للمعايير المختلفة المبينة على المخاطر ومنح كل حالة أحكاماً مناسبة ومتجانسة فإنه يمكن للتقلبات المؤسسية أن تستقر.

تم تطبيق أسلوب تحليل مشابه لتوجهات التدفق المالي حيث أنه ليس من الغريب رؤية تفاوت في الدخل والمصروفات، إلا أن المنهج القائم على البيانات قد تم تصميمه لإنذار المدققين حول الحالات التي يمكن أن ينتج عنها قصوراً في السيولة المؤسسية.

وعلى الرغم من أن البيانات والذكاء البشري يعتبران أساس العمل الرقابي، فقد أوجدت محكمة الحسابات تحليلاً متقدماً للبيانات يقترن بالتعلم الآلي مما يجعل تطوير العمل الرقابي في داخل المنطقة وخصوصاً في الحد من حالات الأزمات أمراً ممكناً. ويقدم نظام وتقنيات منطقة بوليا منصة لجهود التنفيذ المشابهة في مناطق الدولة.

المجلة الدولية

للرقابة المالية الحكومية

تفضل بزيارة موقعنا : intosaijournal.org

تابعنا على موقع توتير : twitter.com/intosaijournal

تابعنا على صفحة الإنستغرام : Instagram.com/intosaijournal